

الهدر التعليمي في برامج الدراسات العليا
بجامعة طيبة في المدينة المنورة

إعداد

د/ علي حسين حورية

أستاذ اقتصاديات التعليم وتخطيطه المشارك
قسم الإدارة التربوية - كلية التربية - جامعة طيبة
المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية

الهدر التعليمي في برامج الدراسات العليا

جامعة طيبة في المدينة المنورة

د/ علي حسين حورية*

المقدمة:

قد يتفق الجميع بأن التعليم هو أساس التقدم ومعيار التفوق في مجالات الحياة كلها؛ الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. ولا داعي للتأكيد على أن تنمية العنصر البشري هو ثمرة من ثماره؛ تستدعي تسخير كل الجهود والطاقات الممكنة، للاحتفاظ به في إطار المؤسسة التعليمية لغايات التحسين والتجويد. وللتعليم العالي خصوصية ارتباط مخرجاته بمتطلبات سوق العمل، فافتتاح الجامعات في الآونة الأخيرة بشكله الملحوظ، دليل واضح بأن الطلب عليه يتزايد باستمرار. وتشير إحصاءات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية إلى أن أعداد الطلبة المقيدون في مؤسسات التعليم العالي، ارتفعت من حوالي (٥٧٢٠٠٠) طالب وطالبة عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ (يمثلون نسبة ٤٠% من سكان الفئة العمرية ١٩ إلى ٢٢ سنة) إلى حوالي (٧١٥٠٠٠) طالب وطالبة في عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (يمثلون نسبة ٥٠% من الفئة العمرية نفسها)، بمعدل نمو ٢٥%، كما تشير ذات الإحصاءات إلى أن أعداد طلاب الدراسات العليا في الجامعات، ارتفعت من ١١٦١٢ طالباً وطالبة عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ إلى حوالي ١٥٣٦٠ طالباً وطالبة في عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ بمعدل نمو قدره ٣٢% (مركز إحصاءات التعليم العالي، ١٤٢٤-١٤٢٩). ومع التوسع في فتح جامعات جديدة في المملكة، أشارت إحصاءات التعليم كذلك إلى استمرار الإقبال على التعليم الجامعي بعامة وعلى برامج الدراسات العليا بخاصة؛ فقد تجاوز عدد المقيدون في مؤسسات التعليم العالي خلال السنوات الأخيرة من (٧٥٧٠٠٠) طالب وطالبة عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (شكّل طلبة الدراسات العليا ٢,٢% منهم)، ليصل عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ إلى أكثر من (١٥٢٥٠٠٠) طالب وطالبة (شكّل طلبة الدراسات العليا حوالي ٤,٧% منهم)، وبمعدل نمو تجاوز ١٠٠% على مستوى التعليم

* د/ علي حسين حورية: أستاذ اقتصاديات التعليم وتخطيطه المشارك - قسم الإدارة التربوية - كلية التربية - جامعة طيبة المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية.

الجامعي بشكل عام، وبمعدل نمو تجاوز ٣٠٠% على مستوى القيد في برامج الدراسات العليا خلال الفترة (١٤٢٩-١٤٣٦).

ومع استمرار الالتحاق بالتعليم العالي بهذه المعدلات المرتفعة على وجه العموم، وبالدراسات العليا على وجه الخصوص، ومع قلة الدراسات التي تركز على الاحتفاظ بطلاب وطالبات الدراسات العليا في الجامعات السعودية؛ جاءت هذه الدراسة لقراءة ظاهرة الهدر في برامج الدراسات العليا من الداخل وفق معايير ومؤشرات محددة تتمثل في: عدد سنوات التخرج، والرسوب والفصل من البرنامج، والتسرب، ونسبة (أستاذ/ طالب)، ونسبة (طالب/ فصل)، ومؤشرات عن الكلفة التعليمية، إضافة إلى إبراز أسباب الظاهرة ومسبباتها، ثم تقديم مقترحات وقائية لها.

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة الثلاث التالية:

- ما حجم الهدر التعليمي في برنامج الدراسات العليا بجامعة طيبة؟
- ما أسباب (مسببات) الهدر التعليمي في برامج الدراسات العليا بجامعة طيبة؟
- ما الأساليب المقترحة للوقاية من زيادة حجم الهدر في برامج الدراسات العليا بجامعة طيبة؟

أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة بشكل أساسي الهدر التعليمي في برامج الدراسات العليا بجامعة طيبة على مستوى مرحلة الماجستير، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- تعرف حجم الهدر التعليمي في برنامج الدراسات العليا بجامعة طيبة.
- تعرف أسباب (مسببات) الهدر التعليمي في برامج الدراسات العليا بجامعة طيبة.
- تقديم أساليب مقترحة للوقاية من زيادة حجم الهدر في برامج الدراسات العليا بجامعة طيبة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية موضوعها الرئيس، إضافة إلى أنها قد تكشف عن مواطن الضعف والقوة في برامج الدراسات العليا في الجامعة؛ وبالتالي

فالدراسة قد تفيد في نتائجها أصحاب القرار في إجراءات؛ من شأنها الاهتمام بتقييم برامج الدراسات العليا ومراجعتها، والإسهام في تطويرها، ومراعاة اقتصاديات الحجم أثناء قبول الطلاب والطالبات في الجامعة. أما تعرف أسباب (مسببات) الهدر، فمن المتوقع أن يُمكن المخططون وأصحاب القرار في الجامعة من معالجة ظاهرة فقدان والهدر التعليمي والتخفيف منها. وكذلك الأساليب المقترحة من الخبراء المستهدفين ستفيد أصحاب الشأن والمعنيين في الحد من زيادة حجم الهدر في برامج الدراسات العليا بالجامعة طيبة. وبالنسبة إلى المهتمين بالبحث العلمي من باحثين وطلاب وطالبات الدراسات العليا، سنُفتح أمامهم الآفاق لتعرف عناوين وموضوعات بحثية جديدة في مجال اقتصاديات التعليم وتخطيطه ورسم سياساته.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة الحالية على طلاب وطالبات الماجستير في برنامج الماجستير بجامعة طيبة خلال الفترة (١٤٢٧-١٤٣٧)، سواء كانوا مقيدين أم خريجين أم راسبين أم متسربين. واعتمدت نتائج الدراسة على البيانات والمعلومات المتوفرة في ثلاثة كليات هي: كلية التربية؛ وكلية العلوم؛ وكلية الآداب.

مصطلحات الدراسة:

الهدر التعليمي: يعرفه الرشدان (٢٠٠١) بأنه الخسارة الناتجة من الإنفاق على تعليم الطلبة الراسبين أو المتسربين سواء كانت خسارة في المال أم في الجهد أم في الوقت. وفي مفهوم أوسع يعرفه كل من أبو الوفا وعبد العظيم (٢٠٠٠) بأنه الخسارة الناتجة عن زيادة نفقات التعليم مقابل مخرجات لا تتناسب مع هذه الزيادة.

ويعرفه الباحث إجرائياً: بأنه انقطاع طلاب وطالبات الدراسات العليا في مرحلة الماجستير عن الدراسة وعدم حصولهم على الدرجة العلمية أو تأخرهم في الحصول عليها وما يترتب على ذلك من اختلال في التوازن الوظيفي وتكديس المدخلات مقابل المخرجات المتوقعة.

برامج الدراسات العليا: بمفهومها العام هي برامج تُعنى بالدراسة للحصول على درجة علمية أعلى من الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس) بمستوى أو عدة مستويات تعليمية تتدرج من درجة الدبلوم العالي إلى درجة الماجستير ثم إلى درجة الدكتوراه. ويختلف تنظيم برامج الدراسات العليا وهيكلتها من بلد إلى

آخر كما يختلف التنظيم والهيكله فيما بين المؤسسات التعليمية المختلفة داخل البلد الواحد.

ويعرفها الباحث إجرائياً: بأنها برنامج الدراسة في المستوى الثاني من مستويات الدراسات العليا في جامعة طيبة والمعروفة بمرحلة الماجستير ومدة الدراسة فيها سنتان على الأقل.

الأدب النظري والدراسات السابقة:

يعد الهدر بمفهومه العام جناية مجتمعية شائكة تواجه كل بلدان العالم، إلا أنها في البلاد العربية أكثر حدة وأشد أثراً؛ فالهدر المالي والإفساد فيه، يمكن الحديث عنه، والغوص في مكانه ساعات طوال وبدون حرج. أما الهدر التربوي (وجهة هذه الدراسة) فهو غير بعيد عن مواطن الشبهة، لاسيما وأن إحصائيات التعليم في الدول العربية تشير إلى أن الهدر التعليمي يستحوذ على أكثر من ٢٠% من مجمل ما ينفق على التعليم في هذه الدول، ويؤكد المختصون والباحثون على أن مشكلة الهدر التعليمي ليست سمة الدول العربية، بل إنها ظاهرة عالمية تعاني منها معظم دول العالم، ولكن بنسب متباينة (محمد، ٢٠١٢).

ويرتبط الهدر التعليمي في مؤسسات التعليم العالي بجودة الأداء الأكاديمي؛ الذي يُعد كما يشير الجابري (٢٠١١) من أكثر الموضوعات بحثاً من قبل الباحثين ذوي الخلفيات والاهتمامات المختلفة في العالم. وأن جودة الأداء الأكاديمي مرتبط ارتباطاً وثيقاً (سلباً أو إيجاباً) بمقدار ما يقدم للجامعات من تمويل حكومي أو خاص؛ ويؤكد ذلك ما أشارت له الحميدي (٢٠١١) بأن التمويل المبني على الأداء يُعد أحد الآليات المستحدثة في السنوات الأخيرة لتمويل مؤسسات التعليم العالي، حيث تتبنى هذه الآليات وجود بعض المعايير لقياس مستوى الأداء للجامعة أو للكلية؛ كأن يكون التمويل للأداء الفعلي للمؤسسة التربوية، وليس الأداء المستقبلي؛ أو أن تستخدم مؤشرات محددة للأداء الفعلي، تعكس الأهداف والسياسات العامة للمؤسسة، وليس حاجاتها الذاتية؛ أو أن تتضمن حوافز لتطوير المؤسسة والنهوض بها وليس فقط الحفاظ عليها أو البقاء على مكانتها ومستواها. فالعلاقة باتت واضحة بين الأداء والتمويل والهدر؛ فالأداء الأكاديمي يتناسب طردياً مع التمويل (والعكس بالعكس)، وكلاهما عكسياً مع الهدر.

ومقابل علاقة الهدر التعليمي بالأداء الأكاديمي والتمويل، فإن ثمة علاقة أخرى بينه وبين الإنتاجية وكفاءتها -المرتبطة بالرسوب والتسرب - فنقل بالزيادة، وتزيد بالنقص. وبالتالي فالهدر التعليمي خسارة يترتب عليها (مهما كان شكلها) زيادة في الإنفاق غير مبررة.

والهدر التعليمي كما يشير كل من النوري (١٩٨٨)؛ ومحمد (٢٠١٢) له أشكال وأنماط تتمثل في عدم قدرة المؤسسة التعليمية على الاحتفاظ بالطلبة؛ وعدم قدرتها على إيجاد توازن بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل؛ والخسارة الناتجة عن الرسوب أو التسرب؛ وعدم استثمار المبنى بكامل طاقاته الاستيعابية؛ والتوظيف السليم للمدرسين؛ والقصور في مكونات الإدارة غير المؤهلة؛ وضعف الكفاءة الذي قد يسببه المنهاج أو كثافة الفصل أو سوء توزيع المدرسين أم غيابهم؛ وعدم توفر ما يناسب تخصصات الخريجين من أعمال أو وظائف؛ وعدم قدرة المؤسسة التعليمية على تحقيق أهدافها.

والهدر في قطاع التعليم معضلة تربوية موجودة في جميع مراحل التعليم العام (الابتدائي، والمتوسط، والثانوي)، ومراحل التعليم العالي (الدبلوم، والبيكالوريوس، والدبلوم العالي، والماجستير، والدكتوراه) هو خسارة للمؤسسة التربوية أولاً، ولمؤسسات الدولة ومقدراتها ثانياً؛ تحول دون تحقيق الأهداف المرسومة. ومن هنا كثرت الدراسات التي بحثت الهدر التعليمي على جميع المستويات والمراحل التعليمية، وجاءت لتركز على المراحل الدراسية في التعليم العام دون مراحل التعليم الجامعي، وبصورة أكثر تحديداً؛ هناك ندرة واضحة في الدراسات التي تناولت الهدر التعليمي في التعليم الجامعي (مرحلة البكالوريوس) بعامة وفي برامج الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) بخاصة.

فالدراسات التي تناولت التعليم العام كثيرة ومتنوعة، منها على سبيل المثال لا الحصر: دراسة الداوود (٢٠١٠)؛ ودراسة حورية والخصاونة (٢٠١١)؛ ودراسة الجرباني (٢٠٠٨)؛ ودراسة الزهراني (٢٠٠٦).

أما الدراسات التي تناولت التعليم الجامعي (مرحلة البكالوريوس على وجه التحديد) فقد تكون قليلة أو نادرة إذا ما قورنت بالدراسات التي أجريت في ميدان التعليم العام. وفي هذا الإطار درس غبان (١٤٢٠) حجم الهدر التعليمي بجامعة الملك عبدالعزيز على مستوى مرحلة البكالوريوس (انتظام وانتساب)، من خلال مظاهر الهدر المتمثلة في تأخر التخرج عن الحد الأدنى، والرسوب، وتدني

التقدير العام، والفصل الأكاديمي. وحدد المجال الزمني للدراسة ليشمل بيانات الخريجين خلال الفترة الزمنية من الفصل الأول ١٤١٢/١٤١٣هـ حتى نهاية الفصل الأول ١٤١٧/١٤١٨هـ، في ١٠ كليات من الجامعة. أظهرت نتائج تحليل البيانات لمظاهر الهدر التعليمي على مستوى الجامعة انتظام أن ٧٦% من طلاب وطالبات الجامعة المنتظمين يتخرجون في مدة تزيد عن الحد الأدنى اللازم للتخرج؛ وأن ٧٢ يتخرجون بسابق خبرة رسوب؛ وتبين أن ٥١.٥% من الطلاب والطالبات يتخرجون بالتقدير الأدنى للنجاح (جيد ومقبول)؛ كما تبين أن المفصولين أكاديمياً يمثلون نحو ٢٠% من عدد الخريجين خلال الفترة المحددة للدراسة؛ وأن النسب الأكبر لحجم الهدر كان بين الطلاب أكثر منها بين الطالبات.

وفي ذات السياق أجرى الخطيب (٢٠٠٦) دراسة هدفت إلى تعرف أسباب تعثر بعض طلبة كلية المعلمين بالمدينة المنورة بدراساتهم الأكاديمية. تم تطبيق أداة مكونة من ٤ أجزاء: جزء خاص بالبيانات الشخصية، وجزء يتعلق بالنواحي الاجتماعية والنفسية، وجزء يتعلق بالجوانب التعليمية والجزء الأخير تضمن سؤال مفتوح يتعلق باقتراحات الطلبة لوضع حلول للمشكلات التي يواجهونها. توصلت الدراسة إلى أن بعض الطلبة يعانون من مشكلات مادية ونفسية، كما أظهرت نتائج التحليل العاملي بروز ١٢ عاملاً فسرت ٧٢% من التباين في اجابات الطلبة على فقرات الاستبانة من أهمها: البعد التعليمي، والبعد الاقتصادي، وشغل اوقات الفراغ. وقد اوصت الدراسة بإعادة النظر بالقوانين التي تنظم عدد الساعات الدراسية المسجلة، وتبني برنامج خاص يؤهل المتعثرين ويعيد المفصولين، وتفعيل برنامج الإرشاد الأكاديمي.

كما درس المخلافي (2002) العوامل المسؤولة عن الهدر التربوي في كليات التربية بجامعة صنعاء من وجهة نظر الطلاب. وبعد معالجة البيانات توصلت الدراسة إلى: أن مصدر عوامل الهدر التربوي هو البيئة الخارجية وتشمل عوامل مرتبطة بالطالب نفسه أو بالأسرة أو بالحالة الاجتماعية والاقتصادية، والبيئة الداخلية وتشمل عوامل مرتبطة بعضو هيئة التدريس، أو بالبرنامج الدراسي، أو بالاختبارات، أو بالقبول والتألف، أو بشئون الطلاب. اتفاق في الرأي بين طلاب كلية التربية وفقاً للجنس حول درجة تأثير العوامل المتعلقة بعضو هيئة

التدريس، والبرنامج الدراسي والاختبارات. وهناك اتفاق في الرأي بين طلبة كلية التربية تبعاً للتخصص لصالح الكليات العلمية.

ويمكن الإشارة إلى أن عدداً من الدراسات (ليس بالقليل) ترى أن الهدر التعليمي متمثلاً في قضايا سطحية مثل الرسوب أو التسرب فقط. ففي الأردن درست العلي (٢٠٠٩) العوامل المؤثرة على التسرب من مؤسسات التعليم العالي في المملكة الأردنية الهاشمية من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وزعت على عينة مكونة من ١٥٠ عضواً من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية (الرسمية والخاصة). وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك الكثير من العوامل تسبب التسرب من مؤسسات التعليم العالي مثل؛ العوامل التربوية والاقتصادية والاجتماعية والخارجية. وأوصت الدراسة بضرورة قيام مؤسسات التعليم بوضع استراتيجيات للحد من نسب التسرب من خلال إجراء دراسات معمقة عن أسباب التسرب.

وحيث إن دراسة ظاهرة الهدر التعليمي باستخدام مؤشر التسرب أو الرسوب قد أشبعت بحثاً وفي ذات الاتجاه السابق يؤكد حكيم (٢٠٠٧) في دراسته حول العوامل والأسباب التي أدت إلى ظاهرة التسرب في كلية المعلمين بمكة المكرمة، على أهمية بحثه بإضافة أداة علمية إلى التراث التربوي تتمثل في استبيان للتعرف على العوامل والأسباب التي تؤدي إلى ظاهرة التسرب الدراسي من كليات المعلمين بالمملكة العربية السعودية، وأن هناك إمكانية لاستفادة المسئولون من نتائج البحث في علاج الظاهرة أو التخفيف من حدتها. وقد اقتصر البحث على عينة مكونة من ٧٠ طالباً، من جملة الطلاب المتسربين وعددهم (١٠١) طالباً من جميع التخصصات، خلال العامين ١٤٢٤/١٤٢٥هـ، و١٤٢٥/١٤٢٦ هـ. كشفت النتائج عن ثلاثة عوامل أساسية تُسهم إسهاماً كبيراً في تدني مستوى الطلاب المتسربين، مما يجعلهم يتركون الدراسة بالكلية وهذه العوامل هي: العوامل الذاتية؛ والعوامل المتعلقة بالمقررات الدراسية؛ والعوامل المتعلقة بالأساتذة وطرق التدريس.

وهدفنا دراسة الجدوع (1420) إلى تحديد حجم الرسوب في جامعتي الملك سعود والملك فهد للبترول والمعادن، وكذلك الكشف عن العوامل الأكاديمية التي تسهم في ارتفاع نسبة الرسوب في الجامعة، ومن أبرز نتائج الدراسة: أن أكثر العوامل الأكاديمية المؤدية إلى رسوب الطلاب في جامعتي الملك سعود والملك

فهد من وجهة نظر الطلاب الراسيين في الجامعتين تمثلت في: عدم دقة بعض أعضاء هيئة التدريس في تقويم تحصيل الطلاب، وعدم قدرتهم على توصيل المادة العلمية. وقلة اهتمامهم بالطلاب ضعيفي التحصيل، وغياب عنصر التشويق في أساليب تدريسهم، وصعوبة التعامل مع بعضهم. أما أكثر العوامل الأكاديمية المؤدية إلى الرسوب في جامعتي الملك سعود، والملك فهد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعتين فكانت: اعتماد درجات الشهادة الثانوية كمعيار أساسي للالتحاق بالكلية، وقصور الإرشاد الأكاديمي في حل مشكلات الطلاب الاجتماعية والنفسية، وافتقار الطرق المتبعة في تدريس المقررات لعنصر التشويق، وعدم تحقيق رغبة الطالب في اختيار الكلية التي يرغبها، وقصور الإرشاد الأكاديمي في حل مشكلات الطلاب.

إضافة إلى ما سبق من دراسات حول أنماط الهدر التعليمي أو مسبباته، فإن انخفاض المعدلات التراكمية للطلبة قد يُعد من الهدر أو قد يكون مسبباً له، وهذا ما كشفت عنه دراسة الخطيب (٢٠٠٤) التي هدفت لتعرف الأسباب الكامنة والمرتبطة بتدني المعدلات التراكمية لطلبة كلية المعلمين بالمدينة المنورة. طبق الباحث أداة الدراسة التي تتضمن ٣ مجالات تتعلق بالطالب وعضو هيئة التدريس والمنهاج. وبعد معالجة البيانات أشارت النتائج إلى أن العبء الدراسي والمنهاج وأسلوب التدريس والتقييم لها أثر واضح على المعدل التراكمي، كما أن الحالة النفسية والمالية والاجتماعية تساهم في انخفاض المعدل التراكمي. وأخيراً أوصت الدراسة بضرورة معالجة قضية العبء الدراسي وطول المناهج وتشتتها وعدم وضوح أهدافها، كما أوصت بضرورة اهتمام المدرسين بأساليب التدريس والتقييم وبتنمية مهاراتهم في القياس والتقويم.

وفي إطار التعبير عن حجم ظاهرة الهدر التعليمي بالتسرب والتأخر في الدراسة الجامعية عن حدها الأدنى، أظهرت دراسة قام بها العبد القادر (١٤١٣) عن حجم الهدر التعليمي على مستوى الجامعات في المملكة العربية السعودية أن نسبة الهدر التعليمي تراوحت بين ٢٠% إلى ٦٨%، وعلى مستوى كل جامعة كانت النسب على النحو الآتي: ٣٨,٧% في جامعة الملك سعود؛ و٤٨% في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن؛ و٥٠,٥% في جامعة الملك عبد العزيز؛ و٦٨% في جامعة الملك فيصل.

وأجريت دراسة في جامعة مؤتة في الأردن عن الهدر التعليمي الكمي في جامعة مؤتة خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩م) قام بها خليفات وحامد (٢٠١٠) هدفت تعرف نسبة الهدر التعليمي الكمي وفق ستة متغيرات (الجنس، نوع الدراسة، الكلية، الإقليم، وأساس القبول) لمجتمع الدراسة الذي تكون من جميع طلاب وطالبات جامعة مؤتة. أظهرت النتائج أن نسبة الهدر الكلي بلغت ٢٢,٨%، وبلغت نسبة الهدر عند الطلاب ٢٩%، وعند الإناث ١٦%، وبلغت أعلى نسبة عند طلاب الموازي ٣٤,٧%، وأقلها عند طلاب الدراسات العليا ١٣,٩%، وكانت نسبة الهدر عند الكليات العلمية (٢٤,١%) أعلى منها عند الكليات الإنسانية (٢٢%)، وعلى مستوى الأقاليم حظي إقليم الجنوب بنسبة أقل من إقليم الشمال (١٢%، ٤٢%) على التوالي.

ولطبيعة العلاقة الوثيقة بين الهدر والكفاءة (علاقة عكسية)؛ حيث تزداد المؤسسة التعليمية كفاءة بانحدار قيمة الهدر التعليمي، والكفاءة قد تكون داخلية أو خارجية، وقد تكون الكفاءة كمية أو نوعية أو كفاءة كلفة، والأخيرة تتأثر بشكل مباشر في الرسوب والتسرب والتأخر في التخرج. ووفق هذا التوجه، وفي جامعة الملك فيصل، توصلت دراسة أبو كليلية (٢٠٠١) إلى أن عدد السنوات التي لزمتم للتخرج كانت أكبر من عدد السنوات المحددة، مما يشير إلى أن هناك هدراً في التعليم؛ تمثل بشكل أكبر في كلية الطب، وأقل في كلية التربية.

وفي دراسة مماثلة سعت لقياس الكفاءة الداخلية، أجراها العدوي (١٩٩٢) على فوج من طلاب جامعة الزقازيق. استخدمت إعادة تركيب الحياة الدراسية. وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الكفاءة الداخلية في كلية الصيدلة بلغت ٨٦,٤%، ونسبة الهدر ١٣,٦% من إجمالي السنوات المستثمرة. ونسبة الكفاءة في كلية الهندسة بلغت ٨٩% ونسبة الهدر ١١%، ونسبتها في كلية الحقوق للطلبة المنتظمين بلغت ٦٨%، ونسبة الهدر ٣٢%، وللطلبة المنتسبين بلغت ٤٧%، ونسبة الهدر ٥٣%.

وبخصوص الدراسات التي تناولت الظاهرة على مستوى مرحلة الدراسات العليا، فلم تقع أي دراسة بين يدي الباحث خلال فترة قراءته للأدب السابق إلا على دراسة أجراها الحولي وشلدان (٢٠١٣) هدفت إلى التعرف إلى أسباب الهدر التربوي بين طلبة الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بغزة، باستخدام المنهج الوصفي وتطبيق أداة مكونة من ٤٢ فقرة حول الأسباب الشخصية والتعليمية

والاجتماعية والاقتصادية. وبعد معالجة البيانات توصلت الدراسة إلى أن أعلى نسبة من الطلبة المنقطعين عن الدراسة كانت في قسم إدارة الأعمال بكلية التجارة تلاه قسم العقيدة بكلية أصول الدين. وأن الأسباب الاقتصادية من أكثر الأسباب التي أثرت سلباً على مواصلة الطلبة لدراساتهم العليا تليها الأسباب الاجتماعية ثم الأسباب التعليمية، ثم الأسباب الشخصية.

التعليق على الدراسات السابقة:

اعتمد الباحث في مرجعيته على دراسة واحدة درست أسباب الهدر بين طلبة الدراسات العليا، إضافة إلى عدد من الدراسات التي بحثت موضوع الهدر والعوامل المرتبطة به في مرحلة البكالوريوس، فاستفاد منها في تركيزه على ما ركزت عليه من مظاهر الهدر مثل الرسوب والتسرب، والتأخر في سنوات التخرج، كما استفاد منها في دراسة عوامل الهدر أو أسبابه. وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وما تطرق له الأدب السابق في انفرادها بتناول مرحلة الدراسات العليا (الماجستير) كمجال لدراسة ظاهرة الهدر، كما تختلف في تعمقها في دراسة بعض المؤشرات والمظاهر الدالة على الهدر التعليمي والتي تمحورت حول المؤشرات التالية: عدد سنوات التخرج، والرسوب والفصل من البرنامج، والتسرب، ونسبة (أستاذ/ طالب)، ونسبة (طالب/ فصل)، ومؤشرات عن الكلفة التعليمية. إضافة إلى أن الدراسة الحالية ستميز بأداة الدراسة وهي إجراء مقابلات مع عينات من الفئة المستهدفة (طلاب وطالبات الدراسات العليا)، ومع عينة من الخبراء والمختصين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة للتوصل إلى أبرز أسباب الظاهرة ومسبباتها، والاستفادة منهم في الوصول إلى مقترحات وقائية للظاهرة المدروسة.

الطريقة والإجراءات:

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة منهج البحث الوصفي التحليلي، الذي درس الظاهرة من خلال قراءة البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من عمادات وكليات جامعة طيبة بالمدينة المنورة، ومن خلال مراكز إحصاء بالتعليم العالي والجامعة، ومن وثائق رسمية، ومقابلات أجريت مع عدد من طلاب وطالبات الدراسات العليا الخريجين والمستمرين والمتعثرين، وعدد من الخبراء من أعضاء هيئة التدريس

بالجامعة، وتم معالجتها وربطها بعلاقات ونسب رياضية (كمية وكيفية)، واستخلصت النتائج التي ساهمت في تحقيق أهداف الدراسة، واستخلاص النتائج والتوصيات والمقترحات.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلاب وطالبات الدراسات العليا في برنامج الماجستير بجامعة طيبة خلال الفترة (١٤٢٧ - ١٤٣٧) سواء كانوا مقيدين أم خريجين أم متسربين، الذين بلغ عددهم حوالي (٣٠٢١ طالباً وطالبة). أما عينة الدراسة فقد تم اختيار عينة قصدية من الطلاب والطالبات في الكليات التي تمنح درجة الماجستير، إضافة إلى عدد من أعضاء هيئة التدريس المهتمين بالجامعة (٧ أعضاء).

أداة الدراسة:

حيث إن الدراسة اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، لذا استخدمت الإحصاءات والوثائق الرسمية والمقابلات واستبيانات قصيرة كأدوات لجمع البيانات والمعلومات عن حجم ظاهرة الهدر التعليمي في برنامج الماجستير، وأسبابها وطرق الوقاية منها.

الإجراءات:

قام الباحث بداية وبالتعاون مع طلبة الماجستير بمسح الأدب النظري حول موضوع الدراسة، والبحث عن الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث. كما تم تجميع البيانات والمعلومات المتوفرة عن طلاب وطالبات الدراسات العليا من خلال عمادة القبول والتسجيل وعمادة الدراسات العليا، ومركز الإحصاء والمعلومات في الجامعة. وتم التواصل مع عدد من الطلاب والطالبات المنقطعين والمتسربين والمتعثرين والمستمرين والخريجين في برنامج الماجستير؛ وإجراء مقابلات معمقة مع من تركوا الدراسة، ومع المقيدين والمستمرين بها، إضافة إلى الذين تخرجوا من برنامج الماجستير خلال الفترة (١٤٢٧ - ١٤٣٧)؛ وذلك من أجل جمع البيانات والمعلومات التي تفيد في الإجابة عن السؤال الثاني. كما قام الباحث بإجراء مقابلات مع الخبراء والمختصين للحصول على البيانات والمعلومات التي تفيد في الإجابة عن السؤال الثالث. وبعد ذلك أجريت المعالجات والعمليات الإحصائية اللازمة في التحليل، وتم استخراج النتائج وتفسيرها من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة. بعدها بدأ الباحث بكتابة ملخص النتائج

والتوصيات والمقترحات. وفي المرحلة الأخيرة تم إخراج البحث في صورته الحالية.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

يقدم الباحث عرضاً مفصلاً لنتائج الدراسة التي تم التوصل إليها ومناقشتها وتفسيرها في ضوء مشكلة الدراسة وأسئلتها، وفيما يلي عرضاً لتلك النتائج وفقاً لأسئلة الدراسة:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما حجم الهدر التعليمي في برنامج الدراسات العليا بجامعة طيبة؟

تمت الإجابة عن هذا السؤال من خلال المؤشرات التالية:

المؤشر الأول: أعداد المقبولين والمقيدين والخريجين والمفقودين

تم حصر أعداد المقبولين والمقيدين والخريجين والمفقودين من طلاب وطالبات الدراسات العليا في مرحلة الماجستير على الكليات والأقسام في جامعة طيبة خلال الفترة (١٤٢٧ - ١٤٣٧)، أما أعداد المقفودين فكانت نتيجة لطرح أعداد الخريجين والمقيدين من أعداد المقبولين، كما هو مبين في الجداول (١-٤).

جدول (١) أعداد المقبولين والمقيدين والخريجين والمفقودين

على مستوى الكلية خلال الفترة ١٤٢٧ - ١٤٣٧

المفقودين	المقيدين		الخريجين		المقبولين	الكلية
	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
24%	134	23%	126	53%	296	556
35%	455	26%	335	39%	502	1292
18%	212	15%	176	67%	785	1173
27%	801	21%	637	52%	1583	3021

يوضح الجدول (١) مستوى كفاءة الاستثمار وحجم الهدر في برنامج الماجستير في جامعة طيبة. إذ إنها خرّجت ٥٢% من طلبة الماجستير المقبولين خلال عشرة أعوام وهذه النسبة قابلة للزيادة، حيث إن ٦٣٧ طالباً وطالبة (يشكلون نسبة ٢١%) ما زالوا مستمرين بالدراسة ولم ينتهوا من متطلبات التخرج. بالمقابل فقدت الجامعة ٨٠١ طالباً وطالبة (عدد الطلبة الذين فقدوا بسبب الرسوب أو التسرب أو أي سبب حال دون حصولهم على الدرجة ونسبتهم ٢٧%)، وهذه النسبة قابلة للزيادة في حال تعثر عدد من الطلاب المقيدين. كما يلاحظ أن

مستويات الهدر (يمثلها في الجدول أعداد المفقودين ونسبتهم) تتفاوت حسب الكليات التي تُقدم برامج دراسات عليا في الجامعة. أعلى هذه النسب كانت في كلية الآداب والعلوم الإنسانية وبلغت ٣٥%، تلتها كلية العلوم ونسبة ٢٤%، ثم أقلها في كلية التربية ونسبة ١٨%، وهذه النسب قابلة للزيادة من حالات التخرج أو فقدان الجديدة من أعداد المقيدون والمستمرين بالدراسة. وبالتالي تكون كلية التربية الأقل هدراً والأكثر كفاءة في تنفيذ برامج الدراسات العليا مقارنة بكليتي العلوم والآداب.

هذا على مستوى الكليات التي تقدم برامج الماجستير في الجامعة. أما على مستوى الأقسام في كل كلية، فقد تم توضيحها في الجداول (٢، ٣، ٤). الجدول (٢) يوضح مستوى كفاءة الاستثمار وحجم الهدر في برامج الماجستير على مستوى الأقسام في كلية العلوم، إذ يلاحظ أن قسم الرياضيات خرج أعلى عدد من طلاب الماجستير (١١١ طالباً وطالبة ونسبة ٦٥%) بينما خرج قسم الفيزياء ١٩ طالباً وطالبة ونسبة ٣١%. وبالنسبة لحجم الهدر المتمثل بأعداد المفقودين ونسبتهم احتل قسم الأحياء المرتبة الأقل هدراً والأكثر كفاءة ونسبة ١٧%، تلاه قسم الرياضيات بنسبة هدر مقدارها ٢١%، بينما بلغت نسبة الهدر في قسم الفيزياء ٣٨%. وبالتالي يكون مستوى كفاءة الاستثمار في برامج الدراسات العليا بقسم الأحياء هي الأعلى مقارنة بأقسام الكلية.

جدول (٢)

أعداد المقبولين والمقيدون والخريجين في كلية العلوم خلال الفترة ١٤٢٧ - ١٤٣٧

القسم	المقبولين	الخريجين		المقيدون	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
الأحياء	177	102	58%	45	25%
الكيمياء	146	64	44%	37	25%
الرياضيات	172	111	65%	25	15%
الفيزياء	61	19	31%	19	31%
المجموع	556	296	53%	126	23%

ويُلاحظ في جدول (٣) أن مستوى كفاءة استثمار برامج الماجستير في أقسام كلية الآداب والعلوم الإنسانية تراوحت ما بين ٩% في قسم الاستشراق، و ١٠٠% في قسم اللغات. أما بالنسبة لحجم الهدر المتمثل بأعداد المفقودين ونسبتهم فقد احتل قسم اللغات المرتبة الأقل هدراً والأكثر كفاءة ونسبة صفر%، تلاه قسم الاستشراق بنسبة هدر مقدارها ٢١%، بينما وصل مستوى الهدر في قسم العلوم

الاجتماعية إلى نسبة ٤٢%. وبالتالي يكون مستوى كفاءة الاستثمار في برامج الدراسات العليا بقسم اللغات هي الأعلى، وقد يعزى ذلك إلى أن أعداد المقبولين قليلة جداً وتم تخريجهم في السنوات السابقة، ولم يتم الإعلان عن قبول دفعات جديدة بالقسم.

جدول (٣)

أعداد المقبولين والمقيدين والخريجين في كلية الآداب والعلوم الإنسانية خلال الفترة ١٤٢٧ - ١٤٣٧

القسم	المقبولين	الخريجين		المقيدين		المفقودين	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
دراسات قرآنية	96	44	46%	20	21%	32	33%
دراسات إسلامية	765	307	40%	170	22%	288	38%
لغة عربية	189	94	50%	40	21%	55	29%
علوم اجتماعية	169	23	14%	75	44%	71	42%
استشراق	43	4	9%	30	70%	9	21%
لغات	30	30	100%	0	0%	0	0%
مجموع الآداب	1292	502	39%	335	26%	455	35%

في جدول (٤) كذلك يُلاحظ أن مستوى كفاءة استثمار برامج الماجستير في أقسام كلية التربية تراوحت ما بين ٣٦% في قسم تقنيات التعليم و85% في قسمي التربية الفنية والبدنية؛ إذ يلاحظ أن قسمي التربية الفنية والبدنية خرّجا ٧٥ طالباً وطالبة من أصل المقبولين وعددهم ٨٨ طالباً وطالبة، وقد يعزى ذلك إلى أن الأعداد التي قبلت في القسمين كانت قليلة وأن آخر دفعة قبلت في قسم التربية الفنية كانت عام ١٤٣٣/١٤٣٤ وعددهم اثنان. بينما لم يُخرج قسم التقنيات سوى ١٦ طالباً وطالبة من أصل عدد المقبولين وعددهم ٤٥ طالباً وطالبة وبالتالي فكفاءة الاستثمار فيه قليلة إذا ما قورنت بالأقسام الأخرى، وقد يعزى ذلك إلى أن القسم قبل أول دفعة في البرنامج عام ١٤٢٨/١٤٢٩ ثم توقف إلى أن استأنف في قبول دفعات جديدة بدءاً من عام ١٤٣٥/١٤٣٦؛ من أجل ذلك يلاحظ أن القسم لديه أعلى نسبة من المقيدين ٦٠% وأقل نسبة من المفقودين (٤%). بالمقابل وصل مستوى الهدر في قسم علم النفس التربوي الحد الأعلى من بين أقسام الكلية وبنسبة ٣٥%.

جدول (٤)

أعداد المقبولين والمقيدين والخريجين في كلية التربية خلال الفترة ١٤٢٧ - ١٤٣٧

المفقودين		المقيدين		الخريجين		المقبولين	القسم
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
24%	16	31%	21	45%	30	67	أصول التربية
11%	68	12%	77	77%	481	626	مناهج وطرق تدريس
32%	83	14%	37	54%	141	261	إدارة تربوية
35%	30	16%	14	49%	42	86	علم نفس تربوي
4%	2	60%	27	36%	16	45	تقنيات تعليم
15%	13	0%	0	85%	75	88	تربية فنية وبدنية
18%	212	15%	176	67%	785	1173	مجموع التربية

المؤشر الثاني: عدد سنوات التخرج

عدد سنوات التخرج من المؤشرات الدالة بقوة على كفاءة الاستثمار وحجم الهدر في البرامج التعليمية، ومن خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من مركز الإحصاء وعمادة الدراسات العليا وعمادة القبول والتسجيل ومن خلال المقابلات مع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، تم الوصول إلى عدد سنوات التخرج على مستوى الجامعة والكليات والأقسام والجدولين (٥)، (٦) يوضحان ذلك.

جدول (٥) متوسط سنوات التخرج ومقدار الهدر التعليمي

على مستوى الجامعة ككل والكليات خلال الفترة ١٤٢٧ - ١٤٣٧

مقدار الهدر باعتبار أن مدة دراسة الماجستير (سنتان)	متوسط سنوات التخرج	الكليات
1.52	3.52	الجامعة ككل
2.08	4.08	كلية العلوم
1.42	3.42	كلية الآداب والعلوم الإنسانية
1.39	3.39	كلية التربية

يوضح الجدول (٥) متوسط عدد سنوات التخرج على مستوى الجامعة والكليات. حيث بلغ المتوسط لطلاب وطالبات الماجستير على مستوى الجامعة ٣.٥٢ سنة. وحيث إن طالب الدراسات العليا في الوضع الطبيعي يستطيع أن يتخرج خلال ٤ فصول دراسة (عامين دراسيين) كما هو الحال في كثير من

الجامعات العربية والأجنبية، وبالتالي فإن هناك هدراً واضحاً في باقي الفترة التي يقضيها الطالب في الحصول على درجة الماجستير، والأرقام في الجدول أعلاه تشير إلى حجم هدر مقداره ١.٥٢ سنة على مستوى الجامعة ككل. أما على مستوى الكليات فقد بلغ متوسط سنوات التخرج للطالب في كلية العلوم ٤.٠٨ سنة، لتحتل المستوى الأعلى في حجم الهدر الذي وصل إلى ٢.٠٨ سنة، وقد يعزى ذلك إلى طبيعة الدراسة في برامج الدراسات العليا في الكليات العلمية وحاجتها إلى قدرات وجهود إضافية. بالمقابل احتلت كلية التربية المستوى الأدنى في حجم الهدر الذي بلغ ١.٣٩ سنة، ولم تبتعد كلية الآداب والعلوم الإنسانية كثيراً عن هذا المستوى من الهدر إذ بلغ مقداره ١.٤٢ سنة.

أما على مستوى الأقسام في الكليات الثلاث التي تمنح درجة الماجستير في الجامعة كما في الجدول (٦)، فيلاحظ أن متوسط سنوات التخرج في قسمي التربية الفنية والبدنية بلغ ٢.٤٧ سنة، وهي أقل فترة قضاها الطالب للتخرج من الجامعة على مستوى جميع الأقسام، أما أعلى سنوات تخرج فقد كانت في قسم الأحياء وبلغت ٤.٨١ سنة ليصبح حجم الهدر فيه ٢.٨١ سنة مقابل ٠.٤٧ سنة في قسمي التربية الفنية والبدنية أعلاه. وبمقارنة متوسط سنوات التخرج ومقدار الهدر في أقسام كل كلية، يُلاحظ أن أعلى مقدار هدر في كلية العلوم كان بقسم الأحياء ومقداره ٢.٨١ سنة، وأقله في قسم الفيزياء ومقداره ١.٣٢ سنة. وفي كلية الآداب والعلوم الإنسانية احتل حجم الهدر بقسم اللغة العربية المستوى الأعلى وبلغ مقداره ٢.٠٦ سنة، مقابل المستوى الأدنى بقسم الاستشراق وبلغ مقداره سنة واحدة. أما في كلية التربية فقد احتل حجم الهدر بقسم أصول التربية المستوى الأعلى وبلغ مقداره ٢.٥٧ سنة، مقابل المستوى الأدنى بقسمي التربية الفنية والبدنية وبلغ مقداره ٠.٤٧ سنة.

جدول (٦) متوسط سنوات التخرج ومقدار الهدر التعليمي على مستوى الكليات والأقسام خلال الفترة ١٤٢٧ - ١٤٣٧

الكلية	القسم	متوسط سنوات التخرج	مقدار الهدر باعتبار أن مدة دراسة الماجستير (سنتان)
كلية علوم	الأحياء	4.81	2.81
	الكيمياء	3.48	1.48
	الرياضيات	3.88	1.88
	الفيزياء	3.32	1.32
كلية آداب والعلوم الإنسانية	دراسات قرآنية	3.52	1.52
	دراسات اسلامية	3.19	1.19
	لغة عربية	4.06	2.06
	علوم اجتماعية	3.74	1.74
	استشراق	3.00	1
كلية التربية	أصول التربية	4.57	2.57
	مناهج وطرق تدريس	3.41	1.41
	إدارة تربوية	2.89	0.89
	علم نفس تربوي	4.20	2.20
	تقنيات تعليم	3.77	1.77
	تربية فنية وبدنية	2.47	0.47

ومن خلال المقابلات التي أجريت مع عدد من طلاب وطالبات الماجستير الذين أكملوا الدراسة وحصلوا على الدرجة العلمية، وبعد سؤالهم عن سنة التحاقهم بالبرنامج وسنة تخرجهم تبين أن عدد سنوات تخرجهم تراوحت ما بين (٢-٩) سنوات، وأن متوسط عدد السنوات التخرج لهم بلغ ٤.١٧ سنة، وبالتالي يكون مقدار الهدر في هذه الحالة حوالي ٢.١٧ سنة، ويلاحظ أن هذه القيمة ابتعدت عن مقدار الهدر العام في الجامعة الذي ذكر في جدول (٥) وهي الأقرب إلى الحقيقة؛ كون أن عدد المقابلات كان قليلاً مقارنة بالعدد الكلي الذي حسبت منه عدد سنوات التخرج في برنامج الماجستير بالجامعة.

المؤشر الثالث: معدل عدد الطلاب في الشعبة ومقارنة أعداد الخريجين والمنقطعين بأعداد المقبولين

جدول (٧) أعداد الشعب والمقبولين والخريجين والمنقطعين
على مستوى الجامعة خلال السنوات (١٤٢٨ - ١٤٣٥)

متوسط عدد الطلاب في الشعبة	نسبة المنقطعين إلى المقبولين	عدد الطلاب المنقطعين	نسبة الخريجين إلى المقبولين	عدد الطلاب الخريجين	عدد الطلاب المقبولين	عدد الشعب	العام الجامعي
6.89	31%	73	23%	53	233	510	1428 - 1429
9.18	28%	130	14%	66	463	762	1429 - 1430
9.01	28%	137	24%	116	488	937	1430 - 1431
6.88	35%	238	17%	113	684	1211	1431 - 1432
7.2	31%	226	22%	160	726	1742	1432 - 1433
6.91	18%	72	39%	160	411	1609	1433 - 1434
4.67	6%	11	37%	71	192	1079	1434 - 1435
6.87	المعدل الإجمالي						

يتبين من خلال جدول (٧) أن هناك ارتفاعاً واضحاً في أعداد الشعب خلال السنوات الخمس الأولى ثم بدأت الأعداد بالانخفاض في عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ. هذا الارتفاع يمكن أن يُبرر لنتاسب عدد الشعب المضافة مع الزيادة في عدد الطلاب المقبولين خلال تلك الفترة. أما عندما يكون عدد الشعب (١٢١١ شعبة) عام ١٤٣١/١٤٣٢ وعدد المقبولين (٦٨٤ طالباً)، مقابل (١٧٤٢ شعبة) عام ١٤٣٢/١٤٣٣ وعدد المقبولين (٧٢٦ طالباً)، فإنه من الصعب أن نجد مبرراً لزيادة ٥٣١ شعبة مقابل زيادة في عدد الطلاب مقدارها ٤٢ طالباً. وقد يُعزى ذلك إلى سوء في التوزيع على الشعب؛ والذي يشير إلى هدر واضح في معدل طالب/شعبه كما هو مبين في متوسط عدد الطلاب في الشعبة. إذ يلاحظ من الجدول أن متوسط عدد الطلاب في الشعبة تراوح ما بين ٤.٦٧ في عام ١٤٣٤/١٤٣٥ وبين ٩.١٨ في عام ١٤٢٩/١٤٣٠، في حين بلغ المتوسط للسنوات السبع حوالي ٦.٨٧ طالباً في الشعبة. ومن خلال المقابلات مع طلاب وطالبات الدراسات العليا الخريجين وسؤالهم عن حقيقة عدد الطلاب في المقررات التي درسوها تبين أن معدل عدد الطلاب في الشعبة وفق ما أدلوا به بلغ حوالي ٧.٤٤ طالباً في الشعبة، أما أعضاء هيئة التدريس فقد أفادوا بأن معدل عدد الطلاب في الشعبة الواحدة في مقررات الماجستير يتراوح ما بين طالب واحد في الشعبة وعشرة طلاب في الشعبة، وحالات نادرة قد يصل العدد إلى ١٥ طالب في الشعبة، وفي هذا السياق أفاد أحد أعضاء هيئة التدريس المشاركين في المقابلة

قالاً: "من خلال تدريسي لمقررات مختلفة في برنامج الماجستير خلال الأعوام (٣٢/٣١، ٣٣/٣٢، ٣٤/٣٣، ٣٥/٣٤، ٣٦/٣٥) كان معدل عدد الطلاب في الشعبة حوالي (٣.٣٣)، (٤)، (٦.٩)، (٦.٣٣)، (٢.٩) على التوالي، وبمعدل إجمالي لجميع السنوات مقداره ٤.٦٩ طالب في الشعبة.

كما يوضح الجدول (٧) أن نسب المنقطعين إلى المقبولين أعلى من نسب الخريجين إلى المقبولين، خاصة في السنوات الخمس الأولى، ففي عام ١٤٢٩/١٤٢٨ بلغ عدد المنقطعين ٧٣ طالباً وبنسبة ٣١% من عدد المقبولين مقابل ٥٣ خريجاً وبنسبة ٢٣% من عدد المقبولين في ذات العام. وهذا قد يعطي مؤشراً على عدم الأخذ بسياسات القبول المتضمنة في أنظمة ولوائح التعليم العالي.

المؤشر الرابع: مؤشرات أخرى

إضافة إلى المؤشرات المذكورة أعلاه، هناك مؤشرات عديدة يمكن استخلاصها من خلال البيانات والمعلومات المجمعة من عمادة الدراسات العليا، وعمادة القبول والتسجيل، ومركز الإحصاء، والمقابلات التي أجريت مع أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا، تمثل جزءاً من مقدار الهدر الموجود في برامج الدراسات العليا، وتؤثر سلباً (سواءً علمنا أم لم نعلم) على كفاءة البرامج وفعاليتها ومن أبرز هذه المؤشرات ما يلي:

- عمليات الحذف والتأجيل أغلبها كان من قبل من الطالبات.
- عمليات التمديد بين الطلاب والطالبات كانت متقاربة إلى حد بعيد ويمكن القول بأنها متساوية.
- نسبة الطلاب الذين أجلوا فصلاً دراسياً واحد على الأقل بلغت ٢٣%.
- نسبة الطلاب الذين حذفوا فصلاً دراسياً واحد على الأقل بلغت ١٧%.
- نسبة الطلاب الذين منحوا فرصة إضافية لفصل دراسي على الأقل بلغت ٢٠%.
- متوسط عدد الطلاب في الشعبة خلال الفترة ١٤٣١ - ١٤٣٦ (حسب رأي الخبراء) بلغ ٤.٦٩.
- معدل عدد الطلاب في الشعبة الواحدة وفق ما أدلى به الخريجين والخريجات بلغ حوالي ٧.٤٤.

- عدد سنوات التخرج لدى الطالبات بلغ ٣.٦٤ سنة، ومقدار الهدر ١.٦٤ سنة.
- عدد سنوات التخرج لدى الطلاب بلغ ٣.٢٤ سنة، ومقدار الهدر ١.٢٤ سنة.
- عدد الطلاب الحاصلين على درجة الماجستير خلال السنوات (١٤٢٧-١٤٣٧) بلغ ٤٨٨ طالباً، ونسبة مقدارها ٢٩% من المتخرجين. بالمقابل بلغ عدد الطالبات الحاصلات على الدرجة لذات الفترة ١١٨٩ طالبة ونسبة ٧١%.
- هناك تذبذب واضح في أعداد المقبولين من سنة إلى أخرى مقارنة مع أعداد الشعب.
- قرار عدم القبول في جميع برامج الماجستير في عام ١٤٣٥/١٤٣٦، وعام ١٤٣٧/١٤٣٦ لغايات تحديثها وتطويرها.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما أسباب (مسيبات) الهدر التعليمي في برامج الدراسات العليا بجامعة طيبة؟

من أجل الوصول إلى إجابات وافية عن هذا السؤال، أجريت مقابلات مباشرة وغير مباشرة مع الفئة المستهدفة من الخبراء والمتخصصين وطلاب وطالبات الدراسات العليا بالجامعة. وحيث إن البحوث النوعية تُبرز وجهات نظر المستجيبين وتباينها حول الموضوع المطروح، وبعد أن تم استطلاع آراء ووجهات نظر المستهدفين حول أسباب أو مسيبات الهدر التعليمي في برامج الدراسات العليا بعامة وفي برنامج الماجستير بجامعة طيبة بخاصة، تبين أن هناك وجهات نظر كثيرة حول تلك الأسباب، تم تنظيمها في محاور عدة منها: محور الطالب في برامج الدراسات العليا، ومحور أعضاء هيئة التدريس والمشرف على رسالة الطالب، ومحور الإدارة والأنظمة، ومحور الوظيفة ومكان العمل.

المحور الأول: الطالب في برنامج الدراسات العليا

يُعد طالب الدراسات العليا محوراً من محاور برامج الدراسات العليا الرئيسية، ويتحدد نجاحها أو فشلها عليه. ونظراً لأن محور الطالب وعلاقته الوثيقة بالهدر التعليمي، منتشعب الأطراف، وفق ما توصلت إليه المقابلات، فقد تم تلخيص كل ما له علاقة به من أسباب أو مسيبات للهدر التعليمي في الآتي:

- **المستوى التعليمي لطلاب وطالبات الدراسات العليا:** وقد ركز معظم المشاركين على أن المستوى العلمي للطلاب في مرحلة البكالوريوس يرتبط ارتباطاً مباشراً باستمرار الطالب في دراسته أو عدم استمراره في برامج الدراسات العليا؛ مما يحدث الخلل أو الهدر في البرنامج التعليمي، وقد ذكر أحد الخبراء قائلاً: "الضعف العام لبعض الطلبة في البكالوريوس، لان درجات البكالوريوس في نظري لا تمثل سوى ٦٠% من قدرات الطالب العلمية"، وأكد خبير آخر على أن من أسباب الهدر التعليمي تدني مستوى الطلاب في مرحلة البكالوريوس قائلاً: "هناك تضخم معدلات الطلاب في مرحلة البكالوريوس مع ضعف مستواهم العلمي". كما أن هناك ضعفاً عاماً في مهارات اللغة الإنجليزية ومهارات التحليل الإحصائي والبحث العلمي، وقد أكد ذلك أحد المختصين وعضو هيئة تدريس في برامج الدراسات العليا لأكثر من ٨ سنوات قائلاً: "ضعف الطلاب في اللغة الانجليزية والإحصاء" يُعد من أسباب ترك الطالب للدراسة والاستمرار للحصول على الدرجة العلمية. ومن خلال استجابات طلاب وطالبات الدراسات العليا عن أسباب التأجيل والحذف والرسوب والتسرب والانقطاع عن الدراسة تبين أن من أكثر الأسباب تكراراً كان صعوبة الدراسة وكثافة المقررات وصعوبتها، وقد صرحت إحدى الطالبات المشاركات بذلك قائلة: "تغير نمط الدراسة فهناك فروق بين طبيعة دراسة البكالوريوس عن دراسة الماجستير فالأخيرة. تتطلب البحث والاعتماد على الذات في الحصول على المعلومة"، وأكدت ذلك طالبة أخرى بقولها: "اعتقد أن الانقطاع يكون من ظروف يعاني منها الطالب، ومن ضعف دافعيته، وعدم قدرته على تحمل مسؤوليات وتكاليف الدراسات العليا، خاصة ممن يكمل تعليمه بعد انقطاع طويل عن الدراسة فتكون هناك فجوة بين البكالوريوس والماجستير مثلاً". وبوضوح تام وشفافية لخصت إحدى المشاركات "طالبة دكتوراه" تجربتها وزميلاتها في مرحلة الماجستير قائلة بأن من أسباب الهدر في برامج الدراسات العليا تكمن في "ضعف التحصيل في المرحلة الثانوية ووجود فجوة بين المهارات التي تتطلبها الجامعة والمهارات المكتسبة في الثانوية، والذي قد يعود في بعض الحالات إلى تدني جودة برامج السنة التحضيرية في التأهيل للدراسة الجامعية". وتؤكد دراسة (الحولي وشلدان، ٢٠١٣) على ما سبق بأن هناك أسباب كثيرة تُحدث الهدر التعليمي في برامج الدراسات العليا، لها علاقة مباشر

- أو غير مباشرة بالمستوى الأكاديمي لطالب الدراسات العليا بشكل عام، لخصتها في ضعف مهارات البحث العلمي لدى الطالب، وصعوبة الحصول على عنوان للرسالة، وضعف التكيف مع نظام الدراسات العليا، وقلة وجود وقت للدراسة.
- **عدم تفرغ معظم طلاب وطالبات الدراسات العليا**، وقد أكد ذلك أحد الخبراء قائلاً: "معظم طلبة الدراسات العليا لهم ارتباطات أسرية تحد من تفرغهم، وهم مرتبطون بوظائف تحول دون تفرغهم للدراسة". وأيده أحد المشاركين (طالب) بقوله: "عدم تفرغ الطالب للدراسة وصعوبة التوفيق بين العمل والدراسة حيث أن معظم الدارسين يعملون صباحاً ويديسون مساءً والذي يرهق الطالب مما يؤدي أحياناً إلى التسرب أو التأجيل أو الرسوب أو الانقطاع". ويمكن الإشارة هنا إلى أن أكثر من ٦٠% من المشاركين ذكروا أن عدم التفرغ يعد من أسباب ترك الدراسة في برامج الدراسات العليا وعدم الاستمرار للحصول على الدرجة العلمية ويؤكد هذه النسبة أحد المشاركين (طالب دكتوراه) قائلاً: "الأمان الوظيفي لدى طلاب الدراسات العليا (معظم إن لم يكن جميع الطلاب موظفين)، لذا تتخفف الدافعية للاستمرار في الدراسة إذا تعارضت مع اهتمامات الطالب أو احتياجاته".
- **الظروف الاجتماعية والأسرية والصحية**: أكثر من ٧٠% من المستهدفين أكدوا على أن الظروف الخاصة بالطالب أو الطالبة في مرحلة الدراسات العليا تؤثر في عدم الاستمرار في الدراسة والحصول على الدرجة، وتؤثر على الطالبات أكثر من الطلاب؛ فالزواج والحمل ورعاية الأطفال والحالة الصحية والعمل تهدد الطالبات في عدم القدرة على الاستمرار في الدراسة، وتؤكد على ذلك إحدى المشاركات قائلة: "إن من أسباب ترك الدراسة هي ظروف صحية خاصة بالطالبات مثل الولادة"، ومن الأسباب كما تقول أخرى: "ظروف خاصة مثل التعيين، المرض، .. الخ". وعدم وجود دافعية للدراسة قد يكون سبباً من أسباب تركها وعدم الاستمرار في الحصول على الدرجة، وهذا ما أكده أحد المشاركين قائلاً: "الدافع للدراسة هو المجارة الاجتماعية وليس الحاجة، إنما هو نوع من السعي للحصول على تقدير المجتمع".

المحور الثاني: أعضاء هيئة التدريس والمشرفين على الرسائل العلمية والمشاريع البحثية

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال المقابلات تبين أن أعضاء هيئة التدريس سواء كانوا مدرسين لمقررات برامج الدراسات العليا أم مشرفين على الرسائل العلمية للطلاب والطالبات لهم دور كبير في المحافظة على استمرار الطلبة في برامج الدراسات العليا والحصول على الدرجة العلمية. وفي هذا الإطار تم حصر البنود التي شكلتها المقابلات مع الخبراء والمختصين والطلاب والطالبات في ثلاثة بنود، دارت حولها الأسباب التي تؤدي إلى الهدر التعليمي في برامج الدراسات العليا في جامعة طيبة، هي: عضو هيئة التدريس كمدرس لمقررات الدراسات العليا، وعضو هيئة التدريس كمشرف على الرسائل العلمية، وعضو هيئة التدريس وعلاقاته الإنسانية مع طلاب وطالبات الدراسات العليا.

- **عضو هيئة التدريس كمدرس لمقررات الدراسات العليا:** اشتكى طلاب وطالبات الدراسات العليا من أعضاء هيئة التدريس أثناء فترة تدريس المقررات في عبارات متباينة؛ فذكر أحدهم (طالب) أن: "بعض أعضاء هيئة التدريس غير مؤهلين للتدريس"، وصرحت طالبة بأن هناك: "صعوبة في أساليب وآليات تدريس بعض أعضاء هيئة التدريس، وأن بعضاً منهم يقوم بتكليف الطلبة بأعمال ومهام متعبة عليه"، وتضيف أخرى قائلة: "في بعض الأحيان يكون السبب من عضو هيئة التدريس؛ يترك الطلبة في حيرة من أمرهم في التعامل مع مواضيع المنهج أو المقرر، كأن تكون غير واضحة وعشوائية وليست مواضيع محددة". يُلاحظ من أقوال الطلاب والطالبات أن هناك خللاً ما في تنفيذ المقرر من قبل بعض أعضاء هيئة التدريس قد تؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الانقطاع عن الدراسة، وهذا ما أكدته إحدى المشاركات عن حالة لزميلة لها بقولها: "السبب الأول من وجهة نظري يتعلق بأعضاء هيئة التدريس وآلية تنفيذ المقرر. كانت لي زميلة في المستوى الأول انقطعت عن الدراسة بسبب بعض أعضاء هيئة التدريس وطريقة تنفيذهم لمقرر في المستوى الأول، حيث عوملنا من ناحية تنفيذ المقرر معاملة طالبات في المستوى الرابع من حيث الكمية الهائلة للمنهج وأسئلة الاختبارات، مما سبب لها صدمة أدت لطي قيدها الأول". وحول قدرة عضو

هيئة التدريس على إيصال المعلومة للطلبة أكد مشاركان من الطلبة على: "عدم قدرة بعض أعضاء هيئة التدريس على توصيل المعلومة للطلاب، وكثرة الاعتماد على الأسلوب التقليدي في التعليم"، وأن "٧٠% من أسباب تأجيل الدراسة أو حذف المقررات أو التعثر في الدراسة يرجع إلى غموض الشرح من قبل عضو هيئة التدريس". وقد يتسبب عضو هيئة التدريس أثناء قيامه بالتدريس في حذف الطالب لمقررات أو تأجيل الدراسة لفصل دراسي أو أكثر، وقد يكون سبباً في عدم استمرار الطالب في دراسته والحصول على الدرجة العلمية؛ جزاء المتطلبات والسلوكيات المنهجية أثناء المحاضرات وما بعدها، وقد أفادت إحدى الطالبات المشاركات "بأن بعض أعضاء هيئة التدريس يُكثرون من المطالبة بأعمال وأبحاث لكل مقرر دراسي، فمنهم من يطلب بحثين وليس واحداً؛ مما يشتت الطالب ويرهقه"، وأشارت إلى "عدم تجاوب بعض أعضاء هيئة التدريس مع الطلاب بعد انتهاء وقت المحاضرة، وعدم تناسب الساعات المكتبية المحددة لأعضاء هيئة التدريس مع أوقات طلاب وطالبات الدراسات العليا؛ حيث إن أغلبهم لديه وظيفة ملتزم بأوقات الدوام الرسمي فيها". ومن خلال عرض الشكاوي السابقة على الخبراء والمختصين أكدوا ما ذهب إليه طلاب وطالبات الدراسات من معاناة مع بعض أعضاء هيئات التدريس أثناء المحاضرات التدريسية وما بعدها. وبمراجعة الدراسات السابقة لُوَحظ أن هذه النتيجة توافقت مع ما توصلت إليها دراسة (حكيم، ٢٠٠٧) في تحديد عدد من العوامل التي تُسهم إسهاماً كبيراً في تدني مستوى الطلاب، وتجعلهم يتركون الدراسة بالجامعة، ومن هذه العوامل: العوامل الذاتية، والعوامل المتعلقة بالمقررات الدراسية، والعوامل المتعلقة بالأساتذة وطرق التدريس.

- **عضو هيئة التدريس كمشرف على الرسائل العلمية:** شكاوي طلاب وطالبات الدراسات تكررت على أعضاء هيئة التدريس أثناء إشرافهم على الرسائل العلمية والمشاريع البحثية؛ بقوة أشد، وبصراحة أكثر، وبوضوح تام. وجاءت الهجمة بداية من طالبة حول عدم حصول طالب الدراسات العليا على تغذية راجعة من المشرف قائلة: "انشغال المشرف عن الطالب، وبالتالي صعوبة حصول الطالب على التغذية الراجعة المناسبة". وأكدت مشاركة

أخرى (طالبة دكتوراه)؛ واصفة معاناتها مع المشرف أثناء مرحلة الماجستير بأنها قد تُسبب تأجيلاً أو حذفاً لمقررات الفصل لدى طالب آخر، وقد تؤدي إلى تسرب الطالب أو انقطاعه عن الدراسة، وعبرت عن ذلك بقولها: "قصور المتابعة من قبل المشرف على الرسالة قد تؤدي في النهاية إلى انقطاع الطالب أو الطالبة عن الدراسة وطي قيده"، وأضافت قائلة: "والقصور قد يكون على شكل ظروف خاصة بالمشرف كالسفر أو التغيير أو المرض". وفي ذات السياق تحدث أحد المشاركين (طالب) عن نقص المشرف في متابعة الرسالة قائلاً: "تأخر بعض المشرفين الأكاديميين في متابعة الرسالة والتعديل عليها، يُسبب الإحباط والتسويق لدى بعض الطلاب". ويرى أحد المشاركين (خبير) "أن عدم تجاوب المشرف على الرسالة، وعدم قدرة الطالب التواصل معه أو فقدان التواصل المستمر معه خلال فترة الرسالة، قد يُعزى إلى بعد مكان إقامة الطالب وصعوبة تحديد نقطة بحثية أو اختيار الموضوع البحثي". وفي المقابل يُعارض خبير آخر كل أشكال شكاوي طلاب وطالبات الدراسات العليا ورأي الخبير السابق، ويرجع أسباب الهدر التعليمي في برامج الدراسات العليا المتعلقة بالمشرف على الرسالة العلمية إلى عوامل فنية وإدارية قائلاً: "إن أسباب الهدر التعليمي ترجع بالدرجة الأولى إلى ضعف بعض المشرفين وتدني خبرتهم في الإشراف على الرسائل الجامعية؛ وإلى عدم مساهمة عضو هيئة التدريس الذي يفشل في إيصال طالبه إلى قاعة المناقشة؛ وإلى ضعف توجيه الطلبة إلى موضوعات تتناسب قدرات الطالب المالية والعلمية". وبمراجعة الدراسات السابقة لوحظ أن هذه النتيجة لم يتم بحثها بشكل خاص إلا أن معظم الدراسات التي بحثت عوامل الهدر التعليمي مثل: دراسة (المخلافي، ٢٠٠٢)، ودراسة (الجدوع، ١٤٢٠) أكدت على أن أهم العوامل التي تسبب الهدر مرتبطة بعضو هيئة التدريس سواء كان مدرساً أم مشرفاً على الرسائل العلمية.

- **عضو هيئة التدريس وعلاقاته مع طلاب وطالبات الدراسات العليا:** تؤكد الدراسات السابقة كدراسة (العلي، ٢٠٠٩) ودراسة (الحكيم، ٢٠٠٧) ودراسة (الحوالي وشلدان، ٢٠١٣)، والأدب السابق في مجال اقتصاديات التعليم على أهمية إيجاد علاقة قوية وفاعلة بين عضو هيئة التدريس وطلابه؛ الأمر الذي يساهم في نجاح العملية التعليمية، ويخفف من الهدر التعليمي، كشكل

من أشكال الهدر الاقتصادي أو المالي على مستوى الوطن، الذي يكون بأدنى مظاهره في مجال التعليم على شكل رسوب الطلبة أو تسربهم أو انقطاعهم عن الدراسة مهما كانت المرحلة التعليمية. ومن خلال قيام الباحث بتدريس عدد من مقررات برامج الدراسات العليا، وإشرافه على عدد من موضوعات الرسائل العلمية والمشاريع البحثية (يزيد عن ١٥)، لاحظ أن طلاب وطالبات الدراسات العليا يحتاجون إلى تعامل خاص من قبل أعضاء هيئة التدريس؛ يمتاز بالمرونة والزمالة والمشاركة والمتابعة الحثيثة والتعاون والعمل الجاد والمستمر من أجل انجاز المهام البحثية. ولم تبتعد نتائج الدراسة الحالية في بحثها عن الأسباب التي تؤدي إلى عدم استمرار بعض طلاب وطالبات الدراسات العليا في البرنامج وانقطاعهم عن الدراسة، والمتعلقة بعلاقة عضو هيئة التدريس مع الطلبة، حيث أفاد أكثر من ٢٧% من المشاركين والمشاركات إلى أن سوء التعامل مع الطلبة من قبل عضو هيئة التدريس أو المشرف على الرسالة أو المشروع البحثي، يُعد من الأسباب الرئيسة لتترك الدراسة في برنامج الماجستير، والتي أظهرتها المقابلات في صور وأشكال مختلفة منها: "توتر العلاقة بين الطالب والمشرف"، و"أسلوب تعامل عضو هيئة التدريس مع الطلبة"، و"صعوبة التعامل مع بعض أعضاء هيئة التدريس"، و"عدم التشجيع من قبل المدرس". وقد أكد أحد الخبراء المشاركين على أن "سوء تعامل بعض أعضاء الهيئة التدريسية مع الطلبة أكاديمياً واجتماعياً يُعد من الأسباب الرئيسة للهدر التعليمي، وتحدثت طالبة عن الظاهرة قائلة: "أنا أعرف عدد من الطالبات تم طي قيدهن نتيجة للرسوب في مادة مع دكتور، وسوء تعامله معهن". كما أظهرت نتائج الدراسة أثناء مقابلات فئة من المستهدفين (لم تتجاوز نسبتهم ٦%) وجود نغمة من التسلط والتعالي في تعامل عضو هيئة التدريس مع طلبة الدراسات العليا، عبر عنها أحد الطلاب قائلاً: (لغه التعالي من قبل عضو هيئة التدريس هي السائدة لدى البعض"، وقال آخر: "سوء التعامل لدى بعض أعضاء هيئة التدريس وصل إلى درجة التسلط على الطالب)، وأكدت إحدى الطالبات ذلك بقولها: "إن من أسباب ترك الدراسة والوصول إلى مرحلة طي القيد هو أننا أمام صلف بعض أعضاء هيئة التدريس في التعامل مع الطلاب".

المحور الثالث: الإدارة والأنظمة

أظهرت نتائج الدراسة المتمثلة في تصنيف وتنظيم آراء المستهدفين من خبراء وطلاب وطالبات الدراسات العليا أن أسباب الهدر التعليمي يمكن تصنيفها إلى أسباب لها علاقة بإدارة برامج الدراسات العليا على مستوى الجامعة والكلية والقسم، وأسباب لها علاقة بالأنظمة والتعليمات المتعلقة بتنفيذ برامج الدراسات العليا في الجامعات السعودية.

- إدارة برامج الدراسات العليا في الجامعة: أظهرت نتائج مقابلات المشاركين أن هناك ثغرات إدارية ومعوقات، ذُكرت على أنها من الأسباب التي تؤدي إلى التأجيل أو التمديد أو التسرب والانقطاع عن الدراسة. فمن العبارات التي جاءت في أقوال عدد من الطالبات: "هناك قصور في الإرشاد الأكاديمي، وعدم تدليل العقبات أمام الطلاب"، و"تعقد إجراءات اعتماد خطط بحوث التخرج وتعدد خطواتها وحاجتها لمدة طويلة محسوبة على المدة النظامية المحددة على الطالب لإنهاء برنامج الدراسات العليا"، و"هناك أسباب تتعلق بضعف الإرشاد الأكاديمي"، إضافة إلى "ضعف التوعية من الجامعة بآليات وإجراءات التسجيل ومتطلبات المواد والمقررات"، و"التباطؤ من الطالب نتيجة مرونة وتساهل الجامعة بهذا الجانب معه"، و"عدم فاعلية شروط القبول في الحكم على أهلية المتقدم للتخصص قبل التحاقه مما ينتج عنه قلة الرغبة في مواصلة الدراسة". ومن العبارات التي جاءت في أقوال عدد من الطلاب: "هناك صعوبات متعلقة بموضوع الرسالة والموافقة عليها وإعدادها، قد يؤدي عدم التغلب عليها إلى تأجيل الطالب أو حذف مقررات الفصل"، و"قلة عدد أعضاء هيئة التدريس في مرحلة تحديد المشرفين على الرسالة والمشروع البحثي"، و"عدم وضوح الخطة الدراسية للطالب، التي هي من مهام الإرشاد الطلابي في الأقسام"، و"عدم توفر مرشد طلابي، وعند توفره يكون غير متعاون وغير متابع للطلاب". ولم تختلف آراء الخبراء كثيراً عن ما ورد في مقابلات الطلاب والطالبات، فقد ذكر أحدهم أن من أسباب الهدر التعليمي في برامج الدراسات العليا "ضعف عملية الإرشاد الأكاديمي في الأقسام"، وأضاف أن "ضعف المكتبة الجامعية بالكتب والدوريات قد يكون هدراً تعليمياً؛ كون أن المكتبة غير مفعلة ولم تُدر بطريقة تخدم طلاب وطالبات الدراسات العليا". وذكر خبير آخر أن من أسباب الهدر أيضاً "عدم وجود سيمينار علمي في كثير من الأقسام

الأكاديمية"، و"قلة مصادر المعلومات التي يتعرف الطالب كيفية الدخول عليها".

- الأنظمة والتعليمات المتعلقة بتنفيذ برامج الدراسات العليا: تمحورت أسباب الهدر التعليمي المتصلة بالأنظمة والتعليمات بشكل واضح وصريح في أقوال المشاركين من طلاب وطالبات في صعوبة الحصول على تفرغ أثناء الدراسة في برنامج الماجستير، وقد عبّر أكثر ١٧% من المشاركين عن ذلك بعبارات كثيرة منها: "من أسباب الفشل في الدراسة عدم الحصول على إجازة من العمل، وصعوبة التوفيق بين العمل والدراسة وأعباء المنزل"، و"عدم القدرة على الحصول على موافقة جهة العمل تحول دون الاستمرار في البرنامج". كما عبّر عدد من المشاركين عن أسباب أخرى منها، طول مدة برنامج الماجستير، وهذا ما عبرت عنه طالبة قائلة: "من الأسباب طول مدة البرنامج التي تمتد الى سنتين ونصف أو أكثر في بعض التخصصات، بعد ذلك يبدأ في إعداد الرسالة التي يبذل فيها ما يقارب تلك المدة"، وأيد ذات السبب طالب بقوله: "طول دراسة الماجستير يُعد من الأسباب التي تؤدي إلى الملل والتراخي، حيث يدرس الطالب مقررات الفصل التحضيري ومقررات البرنامج لمدة ثلاث سنوات ونصف، وهذه تعتبر جداً طويلة في مرحله أشبه بالمرحلة البحثية"، كما أيدها طالب آخر بقوله: "بسبب طول الخطة الدراسية وكيفية تنفيذها، خاصة في مسار المقررات والرسالة، مختلفة في ذلك عن مسار المقررات والمشروع البحثي المحصور بوقت محدد". وبالمقابل شكت طالبة من قصر فترة الدراسة وعدم كفايتها قائلة: "عدم كفاية المدة المقررة لإنهاء الرسالة خصوصاً مع اختلاف بعض المواضيع المختارة"؛ وقد يُعزى ذلك إلى كثرة التزامات الطالبات وانشغالهن بأمر المنزل أو العمل، ويزيد العبء عليهن إذا ما كُنَّ متزوجات ولديهن أبناء؛ يحتاجون إلى رعاية وتربية بإشراف مباشر أو غير مباشر منهن، ويؤكد ذلك ما ذهب إليه أحد الخبراء بقوله: "من أسباب عدم الحصول على الدرجة، تعارض الدراسة مع العمل وعدم وجود الوقت الكافي لانجاز الرسالة العلمية في الوقت المحدد".

المحور الرابع: الفرص البديلة عن الدراسة في برامج الدراسات العليا

في العادة يلتحق طالب الدراسات العليا في برنامج الماجستير أو الدكتوراه؛ معتقداً أنه الاختيار الأمثل لتحقيق مكاسب مالية أو وظيفية أو اجتماعية، بعدها يصطدم بواقع عبء الدراسة والتزاماتها ومسيرتها الطويلة، ومدى قدرته على الاستمرار في الدراسة المعتمدة على التنسيق مع ظروف العمل الجديدة، ومتطلبات أسرته والتزاماته مع المجتمع من عادات وتقاليد؛ التي لا يستطيع أن ينفك عنها بحال من الأحوال. ومن خلال المقابلات التي أجريت تبين أن استلام عمل جديد أو تغيير مكان العمل أو الظروف الطارئة في العمل أو الحصول على ابتعاث خارجي أثر سلباً على الاستمرار في الحصول على الدرجة العلمية بنسبة مشاركة تجاوزت ٣٧%، وقد جاءت المشاركات في صيغ مختلفة منها؛ إحدى المشاركات قالت: "أن ترك الدراسة قد يكون بسبب الالتحاق بوظيفة بعد الالتحاق في برنامج الماجستير"، وحول عدم حصول الطالب على ترقية وظيفية قال أحد المشاركين (طالب): "إن عدم احتساب المؤهل كدرجة وظيفية بسبب بعض أنظمة الخدمة المدنية؛ يفقد الطالب الرغبة والحماس في الاستمرار في الدراسة"، وأيده طالب آخر بقوله: "عدم وجود حوافز وظيفية بسبب أنظمة الخدمة المدنية قد يؤدي إلى الانقطاع عن الدراسة في البرنامج".

والحاجة إلى الوظيفة قد تكون أحد أسباب ترك الدراسة، وهذا ما أدلى به أحد الطلبة قائلاً: "سبب تركي للدراسة كان لحاجتي الماسة للوظيفة؛ التي جاءت خارج المدينة، فكان من الصعب عليّ التنسيق بينهما، فاخترت الثانية". وفي ذات السياق قالت إحدى الطالبات "إن أهم أسباب الانقطاع عن الدراسة في برامج الدراسات العليا من وجهة نظري يتمحور حول الحصول على فرصة عمل لا يستطيع الطالب أو الطالبة خلالها التوفيق بين الدراسة وبين العمل أو انتقال مقر عمل رب الأسرة أو حصول الطالب أو الطالبة على فرصة ابتعاث خارجي"، وقد أكد أحد الخبراء على ذلك قائلاً: "إن رغبة الكثير من الطلاب والطالبات للابتعاث الخارجي إذا ما تحقق سيكون سبباً مبرراً لترك الدراسة في برامج الدراسات العليا". وحول الفائدة المالية التي سيجنيها الطالب، مقابل كلفة دراسته في برنامج الماجستير قال أحد المشاركين (طالب): "الكلفة العالية من ناحية الوقت والمال تقع على كاهل الطالب، في حين يصعب عليه تعويض ذلك لاحقاً، إذا ما أخذنا

في الحسبان أن أغلب الدارسين في برامج الدراسات العليا لديهم أعمال، وقد لا تجلب لهم درجة الماجستير أو الدكتوراه مميزات وظيفية مثيرة للاهتمام".

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما الأساليب المقترحة للوقاية من زيادة حجم الهدر في برامج الدراسات العليا بجامعة طيبة؟

تمت الإجابة عن هذا السؤال بإجراء مقابلات مباشرة وغير مباشرة مع الفئة المستهدفة من الخبراء والمتخصصين والطلاب والطالبات في برامج الدراسات العليا بالجامعة؛ لاستطلاع آراءهم وفتح المجال لهم لتقديم أساليب وآليات مقترحة تقي من زيادة حجم الهدر التعليمي في برامج الدراسات العليا بالجامعة بصورة مختلفة (الحذف والتأجيل والتمديد والرسوب والتسرب وطي القيد والانقطاع عن الدراسة وعدم الحصول على الدرجة). ومن خلال نتائج هذه المقابلات تم جمع كم هائل من المقترحات الوقائية، التي إذا ما أخذ بها أو ببعضها، فإنها بالتأكيد ستقف دون زيادة حجم الهدر في برامج الدراسات العليا بالجامعة. ولتسهيل التعامل معها وتوظيفها والاستفادة منها من قبل المهتمين والباحثين، تم عرضها على شكل محاور رئيسة، وبنود تمثل المقترحات المقدمة من قبل الخبراء والمختصين، والمقترحات المقدمة من قبل طلاب وطالبات الدراسات العليا وذلك على النحو الآتي:

المحور الأول: مقترحات حول طالب الدراسات العليا

جاءت المقترحات المقدمة من قبل الخبراء والمختصين حول الطالب في بندين هما:

- فرض رسوم دراسة يدفعها الطالب ويمنح المتفوقون منحاً دراسية ضمن معايير محددة.
- يتحمل الطالب تبعات فشله من خلال دفع التكاليف والرسوم التي أعفي منها سواء كان الدفع للجامعة أم لغيرها.

أما المقترحات المقدمة من قبل الطلاب والطالبات حول الطالب فتضمنت

البنود التالية:

- التخفيف من بعض المعايير التي لا يستطيع طلاب الماجستير تحقيقها
- فرض رسوم على طلاب وطالبات الدراسات العليا.

- التواصل المستمر مع المشرف خلال فترة الدراسة سواء كانت فترة دراسة المقررات أم فترة كتابة الرسالة
- ربما يكون من المفيد فرض رسوم في بعض الحالات التي لا يثبت فيها جدية الطالب في الدراسة

المحور الثاني: مقترحات حول المشرف وعضو هيئة التدريس

- تضمنت المقترحات المقدمة من قبل الخبراء والمختصين حول المشرف وعضو هيئة التدريس البنود التالية:
- مساءلة المشرف عن كل طالب يفشل في الوصول لقاعة المناقشة وإذا تكررت الحالة يمنع من الإشراف على الرسائل العلمية.
- تشجيع الطلاب على استخدام المكتبة وحضور دورات في اللغة الانجليزية والتحليل الإحصائي
- يجب ان تتضمن كل مادة دراسية بحثاً أو تقريراً ويتم تقويمه ومتابعة تطور أداء الطالب من خلال المحاضرات واللقاءات المبرمجة.
- الاهتمام بتنمية مهارات الطالب البحثية ومساعدته في موضوع الرسالة
- متابعة المشرف للطلاب ومحاولة تذليل المشكلات والعقبات التي يواجهها
- تشجيع النشر العلمي لمخصات رسائل الماجستير والدكتوراه في المجالات العلمية
- عقد لقاءات دورية بين الطالب والمشرف وفق برنامج يتم متابعته من قبل القسم المختص.

وتضمنت المقترحات المقدمة من قبل الطلاب والطالبات حول المشرف

وعضو هيئة التدريس البنود التالية:

- تسخير كافة الإمكانيات اللازمة للطالب بما يتناسب مع قدراته وخبراته مع إيضاح الطرق السليمة لدراسة المادة والتعامل معها
- متابعة تقدم الطلاب في الدراسة ومحاولة الحصول على الصعوبات التي يواجهونها لتلافيها
- مراعاة ظروف الطلاب ومساعدتهم لتجاوز الظروف المحيطة بهم
- التمهيد للطلاب في بداية البرنامج وذلك بالتعريف بالخطة الدراسية والمقررات والمتطلبات اللازمة للحصول على الدرجة، وكذلك التعريف باللوائح والأنظمة والتعليمات.

- عدم المبالغة في تدريس المناهج وعدم تكليف الطلاب والطالبات بمهام معقدة وصعبة ومرهقة وأن لا تكون المبالغة على حساب الطالب وإرهاقه بمشاريع وواجبات يصعب إنجازها.
- المتابعة المستمرة مع الطالب لإنجاز عمله بدقة ومحاولة مساعدته بالنصح وإبداء الرأي وعدم تركه مع الرسالة دون توجيه.
- الحرص على الراحة النفسية للطلاب وتسهيل المحاضرات عليه من حيث اختيار وقت المحاضرة أو تغيير موعدها بما يتناسب مع ظروف عمله
- التجديد في محتوى المادة العلمية لتضيف للطلاب خبرات ومعلومات جديدة ومفيدة.
- مراعاة ظروف الطلاب غير المتفرغين للدراسة ومنحهم مزيداً من الوقت وتخفيف المتطلبات عليهم.
- محاولة تخفيف كلفة البرنامج على الطالب من الناحية المادية من خلال توفير مراجع ومتطلبات المقررات.
- أن يعمل عضو هيئة التدريس بجديه تامة وعدم انشغاله أثناء الإشراف على الرسالة بأكثر من أمر والتركيز على الطالب ومتابعته ومساعدته في تخطي مشاكله
- التأكيد على الجانب العملي للدراسات وعدم اقتصارها على الجانب النظري
- التنوع في طرق التدريس والاهتمام بتنمية مهارات الطالب البحثية
- بناء خطة زمنية لمتابعة الطلاب بعد الانتهاء من دراسة المقررات؛ يحدد فيها وقت الانتهاء من الخطة والإطار النظري والأداة والتطبيق والتحليل واستخلاص النتائج ومناقشتها ووضع التوصيات والمقترحات.
- التدرج من ناحية المقررات والمناهج من حيث الصعوبة والسهولة عبر المستويات الدراسية
- مراعاة الظروف الشخصية أو الوظيفية التي قد يمر بها الطالب، والعمل على الحد من تأثيراتها على سير الدراسة.
- تعزيز أساليب متابعة تطور الطلاب والطالبات من قبل المشرف والقسم الذي يدرس فيه.

المحور الثالث: مقترحات حول تطوير الهيكل التنظيمي وتحسين العمل الإداري

- جاءت المقترحات المقدمة من قبل الخبراء والمختصين حول تطوير الهيكل التنظيمي وتحسين العمل الإداري في بنود عدة من أبرزها:
- ضبط عملية القبول من خلال الاختبارات والمقابلات المقننة.
 - تكثيف لقاءات دورية إرشادية مع رؤساء الأقسام والعمداء ليشعر الطالب بأهميته.
 - تدريب الطالب على استخدام الشبكة العنكبوتية للحصول على الأبحاث العلمية المنشورة.
 - يجب أن لا يزيد عدد الطلاب عند أي مشرف عن ٤ طلاب.
 - طرح عدد من المشاريع البحثية من قبل الأقسام العلمية ليسهل على الطالب اختيار موضوع بحثه.
 - تعديل نظام الدراسة والاختبارات في الدراسات العليا لتتاسب الباحثين.
 - عمل دورات تدريبية لطلبة الدراسات العليا في تحليل البيانات والتحليل الإحصائي.
 - التواصل فيما بين الجامعات السعودية لتنفيذ برامج الدراسات العليا والتعاون في المناقشات ووضع آلية للإشراف المشترك
 - توفير مصادر المعلومات وتسهيل الخدمات بالمكتبة المركزية لدخول طالب الدراسات العليا على قواعد المعلومات المشتركة بها الجامعة.
 - توفير وسائل التقنية المساعدة على انجاز البحوث العلمية.
 - تحديث المعامل بالنسبة لطلاب الدراسات العليا بالكليات العلمية ليتمكن الطالب من انجاز تجاربه العلمية.
- أما المقترحات المقدمة من قبل الطلاب والطالبات حول تطوير الهيكل التنظيمي وتحسين العمل الإداري فقد تضمنت البنود التالي:
- التوجيه بتقليل ظاهرة الحذف والتأجيل والحرص على سرعة إنجاز الرسالة وعدم الإطالة في عملية البحث.
 - رفع التوصيات للجهات المعنية باختصار مدة الدراسة في برنامج الماجستير إلى سنتين أو أقل.

- التوجيه لعمل علاقات تعاون بين المشرفين في السيمينارات والمناقشات وتبادل الخبرات
- رفع نسب القبول وشروطه في البرامج التي ستفتح بحيث لا يزيد العدد في الشعبة عن ٦ طلاب.
- استحداث قسم للإحصاء في كل كلية لمساعدة الطلاب في إجراءات التحليل الإحصائي مقابل مبالغ مالية رمزية
- متابعة تقدم الطلاب في الرسالة فنياً من قبل المشرف الأكاديمي، وإدارياً من قبل المرشد الطلابي.
- تفعيل دور الإرشاد الأكاديمي على مستوى الأقسام
- تعيين مرشد أكاديمي فعال يراقب استمرار الطالب بالدراسة ومستوياته العلمية في كل فصل دراسي.
- تقليل المواد الدراسية حيث يدرس الطالب في الخارج مرحلة الماجستير في سنة واحدة أو سنتين، بينما يدرس الطالب في جامعة طيبة وغيرها من الجامعات السعودية قرابة الأربع سنوات ونصف في مرحلة انتقاله مثل الماجستير.
- متابعة عمل المشرفين على الطلاب من خلال تقارير دورية توضح مدى تقدم الطالب في الرسالة
- محاولة الكشف عن الصعوبات التي يواجهها الطلاب مع المشرفين.
- تشكل لجنة لتقييم أعضاء هيئة التدريس وفق المعايير الدولية.
- عدم إرهاق أعضاء هيئة التدريس بأعباء إدارية تعيق عملية التواصل الفعال مع الطلبة ومساعدتهم على الانجاز في الوقت المحدد.
- مراجعة الخطة الدراسية والعمل على اختصارها واقتصارها على المهارات البحثية وأساسيات التخصص.
- حث المشرفين على الاهتمام بسرعة إنجاز متطلبات الرسالة والتعاون مع الطلبة وتعجيل الموافقة على الخطة البحثية والإجراءات الإدارية الأخرى.
- تسريع البرنامج واختصاره في مدة لا تتجاوز ٣ سنوات.
- الاهتمام بالكيف دون الكم في عدد برامج الدراسات العليا؛ مما يؤدي إلى ارتفاع كفاءة البرامج على مستوى أعضاء هيئة التدريس والطلاب.

- اختصار البرنامج وتقليل الإجراءات الروتينية وخصوصا ما يتعلق باعتماد الخطة
- تخفيض مدة الدراسة في برنامج الدراسات العليا والاهتمام بالنواحي النوعية أكثر من النواحي الكمية.
- التقليل من المواد الدراسية ومتطلباتها مع التركيز على تحقيقها لأهداف البرنامج.
- تحديد مرشد أكاديمي لكل طالب لمتابعة تقدمه من بداية البرنامج ومساعدته على تخطي الصعوبات التي تواجهه.
- تخفيض عدد المقررات خلال الفصل الدراسي واقتصارها على التخصص وإبعاد المقررات التي لا يحتاجها الطالب في تخصصه
- العمل على اختيار هيئة التدريس تقديم الدعم للطلاب وتقدير عقولهم وتراعي ظروف عملهم
- إعادة النظر في التعامل مع قوانين ومواد ولوائح الدراسات العليا وتطبيقها بمرونة.
- التفكير في إمكانية تقديم محاضرات عن بعد في حالة كون الطالب مرتبط بعمل مكان خارج المدينة
- العمل على تقليل السنوات الدراسية، بحيث يتم الاكتفاء بسنة واحدة فقط بدلاً من سنتين أو أكثر.
- عدم احتساب فترة اعتماد خطة بحث التخرج في المدة النظامية المحسوبة على الطالب لإنهاء برنامج الدراسات العليا.
- تدشين النقل المباشر لمحاضرات الدراسات العليا عبر موقع الجامعة والسماح للطالبات بحضور نسبة محددة من المحاضرات عن بعد.
- مراجعة خطط الدراسات العليا وتطويرها لتواكب تطلعات الطلاب واحتياجات سوق العمل.
- مراجعة إجراءات اعتماد خطط الرسائل العلمية والمشاريع البحثية واختصار وقت اعتمادها
- إعادة النظر في الخطة الدراسية والعمل على إلغاء الفصل التحضيري.

- تنفيذ برامج تأهيلية يتم من خلالها التعريف بطبيعة الدراسة في مرحلة الدراسات العليا والتخصصات المتاحة في الكلية أو القسم ومتطلبات كل تخصص والمهارات اللازمة للتخصص.
- إحلال المشروع البحثي محل الرسالة العلمية في مرحل الماجستير.
- تلمس الجدية لدى الطلاب أثناء المقابلات الشخصية وقبل تحديد أسماء المقبولين في برنامج الدراسات العليا.
- التشديد في عمليه التمديد وعدم الموافق إلا للحالات الطارئة جداً.
- أن يكون إيميل أستاذة المقرر مربوطاً بالقسم حتى تتم ملاحظة تفاعل أستاذة المقرر مع الطلاب عند حاجتهم له وإعطاءهم تغذية راجعة
- تقليل المواد الدراسية والتركيز على المواد التخصصية، التي تفيد الطالب في مرحلة الرسالة العلمية أو المشروع البحثي.
- عدم تكليف الأساتذة ممن هم على وشك التقاعد أو ترك مناصبهم بالإشراف على الطلبة؛ من أجل أن لا يتحمل الطالب مسؤولية التأخير.
- تشكيل لجان لدراسة ظاهرة الهدر بأشكالها ومستوياتها والبحث عن أسبابها بأساليب علمية وموضوعية
- مراعاة ذوي الاحتياجات الخاصة والظروف والمستجدات بتوفير أنظمة التعليم عن بعد وتخفيض العبء الدراسي.
- توضيح الخطة الدراسية للطالب بعد تحديد المرشد الطلابي له من بداية التحاقه بالبرنامج؛ بحيث يكون ملماً بالأنظمة واللوائح ومدركاً لحقوق الطالب وواجباته ومهتماً بالتعاون مع الطالب ومساعدته.
- السماح للطلاب وطالبات الدراسات العليا بالتسجيل للرسالة وفق لوائح وأنظمة الدراسات العليا التي تسمح بأن يسجل الطالب رسالته بعد اجتيازه ٥٠% من المواد المقررة في الخطة الدراسية.
- تهيئة الطلاب والطالبات قبل الالتحاق بالبرنامج وتوضيح الرؤية الكاملة لهم، من حيث عدد المقررات وطريقة البحوث الخاصة بكل مقرر وبالإضافة إعطائهم فكرة عامة وواضحة عن بحث أو رسالة التخرج.

- طرح مقررات في الفصل الصيفي لتفادي عدم التأخير في حال تأجيل الطالب أو حذفه لمقررات الفصل العادي وتمكنه بالالتحاق بزملائه في الدفعة وعدم التأخير.
- إنشاء مراكز متخصصة في البحث العلمي داخل كل جامعة للارتقاء بالبحث العلمي ورفع قدرات الطلاب البحثية
- الانتقاء الفعال للطلبة في التخصصات التي تتلاءم مع قدراتهم ورغباتهم.
- انتقاء أعضاء هيئة التدريس وفق معايير تركز على المؤهلات العالية والمتخصصة والقدرات التدريسية المرتفعة والتميزة.
- اختيار أعضاء هيئة تدريس أكفاء ولديهم قدرات عالية في عرض المادة العلمية وتميز في أدوات التقويم وأساليبه.
- تنوع الأنظمة التعليمية من خلال استثمار تقنيات التعليم عن بعد، خاصة للطلاب خارج المنطقة مما يحد من التسرب والانقطاع ويوفر تكاليف السفر.
- إجراء اختبارات تحديد الميول والقدرات لتحديد التخصص المناسب مثل اختبار بروفيل أو غيره من الاختبارات المحكمة دولياً قبل الالتحاق ببرنامج الماجستير.
- منح الطالب الفرصة لتغيير التخصص أو الكلية كما هو الحال في مرحلة البكالوريوس.

المحور الرابع: مقترحات حول البيئة الخارجية للطلاب

- تضمنت المقترحات المقدمة من قبل الخبراء والمختصين حول البيئة الخارجية للطلاب البنود التالية:
- توصية من الجهات التي يعمل بها الطالب لكي يكمل موظفها دراسته في الجامعة
- التواصل مع القطاع العام والقطاع الخاص لدعم البحوث والرسائل العلمية
- التواصل مع الجهات المعنية ليمنح الطالب سنة أو سنتين تفرغ علمي للدراسة
- أما المقترحات المقدمة من قبل الطلاب والطالبات حول البيئة الخارجية التي يمارسون حياتهم بها فقد تضمنت بنوداً واحداً هو:
- توفير مراكز متخصصة ترتبط بجهة الدراسة لتقديم التعليم في الأماكن النائية

ملخص النتائج والتوصيات والمقترحات:

في ضوء ما جاء في الإطار النظري والدراسات السابقة، وبعد الإجابة عن أسئلة الدراسة، تم عرض ملخص النتائج والتوصيات والمقترحات وفق الآتي:

ملخص النتائج:

في ضوء الإجابة عن أسئلة الدراسة ومناقشتها، تم عرض ملخصاً لأبرز النتائج وذلك على النحو التالي:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول وجاءت على شكل مؤشرات تعبر عن حجم الهدر في برنامج الدراسات العليا بجامعة طيبة على النحو الآتي:

§ النتائج المتعلقة بحجم الهدر من خلال مؤشر المفقودين وهم الطلبة الذين لم يكملوا دراستهم وهي:

١. حجم الهدر في برامج الدراسات العليا على مستوى الجامعة بلغ ٢٧%.
٢. أعلى مستوى لحجم الهدر في برامج الدراسات العليا على مستوى الكليات كان في كلية الآداب والعلوم الإنسانية ومقداره (٣٥%)، تلتها كلية العلوم بحجم هدر مقداره (٢٤%)، وأقل الكليات هدراً في برامج الدراسات العليا كان في كلية التربية ومقداره (١٨%).
٣. أعلى مستوى لحجم الهدر في برامج الدراسات العليا على مستوى أقسام كلية العلوم كان في قسم الفيزياء ومقداره (٣٨%)، وأقله كان في قسم الأحياء بنسبة مقدارها (١٧%).
٤. أعلى مستوى لحجم الهدر في برامج الدراسات العليا على مستوى أقسام كلية الآداب والعلوم الإنسانية كان في قسم العلوم الاجتماعية ومقداره (٤٢%)، وأقله كان في قسم اللغات بنسبة مقدارها (صفر%)، تلاه قسم الاستشراف بنسبة مقدارها (٢١%).
٥. أعلى مستوى لحجم الهدر في برامج الدراسات العليا على مستوى أقسام كلية التربية كان في قسم علم النفس التربوي ومقداره (٣٥%)، وأقله كان في قسم التقنيات بنسبة مقدارها (٤%).

§ النتائج المتعلقة بحجم الهدر من خلال مؤشر عدد سنوات التخرج وهي:

١. معدل عدد سنوات التخرج لطلبة الدراسات العليا على مستوى الجامعة بلغ ٣.٥٢ سنة، وبحجم هدر ١.٥٢ سنة.

٢. تفاوتت عدد سنوات التخرج لطلبة الدراسات العليا على مستوى الكليات؛ إذ إن أكثر سنوات تخرج كانت في كلية العلوم وبلغ عددها ٤.٠٨ سنة، وبحجم هدر مقداره ٢.٠٨ سنة، أما أقل سنوات تخرج فكانت في كلية التربية وعددها ٣.٣٩ وبحجم هدر مقداره ١.٣٩ سنة.

٣. أعلى متوسط لسنوات التخرج في كلية العلوم كان في قسم الأحياء وبلغ ٤.٨١ سنة وبحجم هدر مقداره ٢.٨١ سنة، وأدنى متوسط كان في قسم الفيزياء ومقداره ٣.٣٢ سنة وبحجم هدر مقداره ١.٣٢ سنة.

٤. أعلى متوسط لسنوات التخرج في كلية الآداب والعلوم الإنسانية كان في قسم اللغة العربية وبلغ ٤.٠٦ سنة وبحجم هدر مقداره ٢.٠٦ سنة، وأدنى متوسط كان في قسم الاستشراق ومقداره ٣ سنوات وبحجم هدر مقداره سنة واحدة.

٥. أعلى متوسط لسنوات التخرج في كلية التربية كان في قسم أصول التربية وبلغ ٤.٥٧ سنة وبحجم هدر مقداره ٢.٥٧ سنة، وأدنى متوسط كان في قسمي التربية الفنية والبدنية ومقداره ٢.٤٧ سنة وبحجم هدر مقداره ٠.٤٧ سنة.

§ النتائج المتعلقة بحجم الهدر من خلال مؤشر عدد الطلاب في الشعبة وهي:

١. متوسط عدد الطلاب في الشعبة وفق الإحصاءات الرسمية في برامج الماجستير على مستوى الجامعة خلال الفترة ١٤٢٨-١٤٣٥ بلغ (٦.٨٧).
٢. متوسط عدد الطلاب في الشعبة حسب رأي الخبراء خلال الفترة ١٤٣١-١٤٣٦ بلغ (٤.٦٩).

٣. متوسط عدد الطلاب في الشعبة الواحدة وفق ما أدلى به الخريجين والخريجات بلغ حوالي (٧.٤٤)

§ النتائج المتعلقة بحجم الهدر من خلال عدد من المؤشرات الأخرى من أبرزها:

١. نسبة الطلاب الذين أجزوا فصل دراسي واحد على الأقل بلغت ٢٣%.
٢. نسبة الطلاب الذين حذفوا فصل دراسي واحد على الأقل بلغت ١٧%.
٣. نسبة الطلاب الذين مُنحوا فرصة إضافية لفصل دراسي على الأقل بلغت ٢٠%.

٤. عدد سنوات التخرج لدى الطالبات بلغ ٣.٦٤ سنة وبحجم هدر مقدار ١.٦٤ سنة.

٥. عدد سنوات التخرج لدى الطلاب بلغ ٣.٢٤ سنة وبحجم هدر مقدار ١.٢٤ سنة.

٦. عدد الطلاب الحاصلين على درجة الماجستير خلال السنوات (١٤٢٧-١٤٣٧) بلغ ٤٨٨ طالباً، ونسبة مقدارها ٢٩% من المتخرجين. بالمقابل بلغ عدد الطالبات الحاصلات على الدرجة لذات الفترة ١١٨٩ طالبة ونسبة ٧١%.

٧. قرار عدم القبول في جميع برامج الماجستير في عام ١٤٣٥/١٤٣٦ وعام ١٤٣٧/١٤٣٦ لغايات التحديث والتطوير.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني، وتتضمن أبرز أسباب أو مسببات الهدر التعليمي في برامج الدراسات العليا بجامعة طيبة وهي على النحو التالي:

١. تمحورت النتائج المتعلقة بأسباب الهدر التعليمي حول: محور الطالب في برامج الدراسات العليا، ومحور أعضاء هيئة التدريس والمشرف على رسالة الطالب، ومحور الإدارة والأنظمة، ومحور الفرص البديلة عن الدراسة.

٢. أسباب الهدر المتعلقة بمحور الطالب تمثلت في: تدني المستوى التعليمي لطلاب وطالبات الدراسات العليا، وعدم تفرغ معظم طلاب وطالبات الدراسات العليا، والظروف الاجتماعية والأسرية والصحية.

٣. أسباب الهدر المتعلقة بمحور أعضاء هيئة التدريس والمشرفين على الرسائل العلمية والمشاريع البحثية تمثلت في: عدم التأهيل، وأساليب التدريس غير مناسبة، وعدم الوضوح في تنفيذ مفردات المقرر، وانشغال المشرف وعدم متابعته للطالب أثناء كتابة الرسالة، وسوء معاملة عضو هيئة التدريس للطلبة، والتعامل مع الطالب بلغة التعالي والتسلط.

٤. أسباب الهدر المتعلقة بمحور الإدارة والأنظمة تضمنت: وجود ثغرات في إدارة برامج الدراسات العليا بالجامعة من حيث القصور في الإرشاد الأكاديمي، وتعدد إجراءات اعتماد خطط الرسائل والمشاريع البحثية، وضعف التوعية بآليات التسجيل ومتطلبات المقررات والخطة الدراسية، وطول فترة الدراسة في البرنامج.

٥. أسباب الهدر المتعلقة بمحور الفرص البديلة عن الدراسة تضمنت: متطلبات العمل، وأعباء الالتزامات الأسرية، وعدم الحصول على فرصة للترقية، وفرصة الابتعاث الخارجي، وكذلك الكلفة المالية وقضاء فترة طويلة في الدراسة تعتبر بالنسبة للطالب ضياع للوقت والجهد والمال. النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث وتتضمن أبرز الأساليب المقترحة للوقاية من زيادة حجم الهدر في برامج الدراسات العليا بجامعة طيبة وجاءت وفق المحاور التالية:

١. محور المقترحات المقدمة من قبل الخبراء والمختصين حول الطالب، وجاءت في بندين هما:

- فرض رسوم دراسة يدفعها الطالب وتخصص المنح للمنفوقين ضمن معايير محددة.

- يتحمل الطالب تبعات فشله من خلال دفع التكاليف والرسوم التي أعفي منها سواء كان الدفع للجامعة أم للجهة المبتعث منها.

٢. محور المقترحات المقدمة من قبل طلبة الدراسات العليا حول الطالب وجاءت في بنود عدة من أبرزها:

- التخفيف من بعض المعايير التي لا يستطيع طالب الماجستير تحقيقها.
- فرض رسوم على طلاب وطالبات الدراسات العليا؛ خاصة في الحالات التي لا تثبت فيها جدية الطالب.

- التواصل المستمر مع المشرف خلال فترة الدراسة سواء كانت فترة دراسة المقررات أم فترة كتابة الرسالة.

٣. محور مقترحات الخبراء والمختصين حول المدرس أو المشرف ومن أبرزها البنود التالية:

- مساءلة المشرف عن كل طالب يفشل في الوصول لمرحلة المناقشة وإذا تكررت الحالة يمنع من الإشراف على الرسائل.

- تضمين كل مادة دراسية بحثاً أو تقريراً يتم متابعته وتقويمه من خلال المحاضرات واللقاءات العلمية.

- الاهتمام بتنمية مهارات الطالب البحثية ومساعدته في موضوع الرسالة.

- متابعة المشرف للطالب ومحاولة تذليل المشكلات والعقبات التي يواجهها.

- عقد لقاءات دوريه بين الطالب والمشرف وفق برنامج يتم متابعته من قبل القسم المختص.

٤. محور مقترحات طلبة الدراسات العليا حول المدرس أو المشرف ومن أبرزها البنود التالية:

- تسخير كافة الإمكانيات اللازمة للطلاب بما يتناسب مع قدراته مع إيضاح الطرق السليمة للتعامل مع المادة العلمية.

- متابعة تقدم الطلبة في الدراسة وحصر الصعوبات التي يواجهونها لتلافيها.

- التعريف بالخطة الدراسية والمتطلبات اللازمة للحصول على الدرجة إضافة إلى التعريف باللوائح والأنظمة والتعليمات.

- التجديد المستمر في المحتوى العلمي ليضيف للطلاب خبرات ومعلومات جديدة ومفيدة.

- مراعاة ظروف الطلاب غير المتفرغين للدراسة ومنحهم مزيداً من الوقت وتخفيف المتطلبات عليهم.

- توجيه عضو هيئة التدريس للعمل بجديه تامة وعدم إنشغاله بأكثر من أمر أثناء الإشراف على الرسالة.

- التأكيد على الجانب العملي للدراسات وعدم اقتصارها على الجانب النظري.

- التنوع في طرق التدريس والاهتمام بتنمية مهارات الطالب البحثية.

- بناء خطة زمنية لمتابعة الطلاب بعد الانتهاء من دراسة المقررات، يُحدد فيها وقت الانتهاء من الخطة والإطار النظري والأداة والتطبيق والتحليل

واستخلاص النتائج ومناقشتها ووضع التوصيات والمقترحات.

- مراعاة الظروف الشخصية أو الوظيفية التي قد يمر بها الطالب، والعمل على الحد من تأثيراتها على سير الدراسة.

٥. محور مقترحات الخبراء والمختصين حول تطوير الهيكل التنظيمي وتحسين العمل الإداري ومن أبرزها:

- ضبط عملية القبول من خلال الاختبارات والمقابلات المقننة.

- تكثيف لقاءات إرشادية دورية مع رؤساء الأقسام والعمداء ليشعر الطالب بأهميته.

- تدريب الطالب على استخدام الشبكة العنكبوتية للحصول على الأبحاث العلمية المنشورة.
- تعديل نظام الدراسة والاختبارات في الدراسات العليا لتناسب الباحثين.
- عمل دورات تدريبية لطلبة الدراسات العليا في تحليل البيانات والتحليل الإحصائي.
- التواصل مع الجامعات السعودية لتنفيذ برامج الدراسات العليا والتعاون في المناقشات والإشراف المشترك.
- التوجيه المستمر للاستفادة من خدمات المكتبة المركزية والدخول على قواعد المعلومات المشتركة بها الجامعة.
- تحديث المعامل بالنسبة لطلاب الدراسات العليا بالكليات العلمية ليتمكن الطالب من انجاز تجاربه العلمية
- ٦. محور مقترحات الطلبة حول تطوير الهيكل التنظيمي وتحسين العمل الإداري ومن أبرزها:
 - التوجيه بتقليل ظاهرة الحذف والتأجيل والحرص على سرعة إنجاز الرسالة وعدم الإطالة في عملية البحث.
 - رفع التوصيات للجهات المعنية باختصار مدة الدراسة في برنامج الماجستير إلى سنتين أو أقل.
 - استحداث قسم للإحصاء في كل كلية لمساعدة الطلاب في إجراءات التحليل الإحصائي مقابل مبالغ مالية رمزية
 - متابعة تقدم الطلاب في الرسالة فنياً من قبل المشرف الأكاديمي وإدارياً من قبل المرشد الطلابي.
 - تعيين مرشد أكاديمي فعّال يراقب استمرار الطالب بالدراسة ومستوياته العلمية في كل فصل دراسي.
 - متابعة عمل المشرفين على الطلاب من خلال تقارير دورية توضح مدى تقدم الطالب في الرسالة.
 - تشكل لجنة لتقييم أعضاء هيئة التدريس وفق المعايير الدولية.
 - عدم إرهاق أعضاء هيئة التدريس بأعباء إدارية تعيق عملية التواصل الفعال مع الطلبة.

- تحديد مرشد أكاديمي لكل طالب لمتابعة تقدمه من بداية البرنامج ولمساعدته على تخطي الصعوبات التي تواجهه.
 - العمل على اختيار هيئة التدريس تقدم الدعم للطلاب وتقدر عقولهم وتراعي ظروف عملهم
 - إعادة النظر في التعامل مع قوانين ومواد ولوائح الدراسات العليا والعمل على تطبيقها بمرونة.
 - مراجعة إجراءات بناء خطط الرسائل العلمية والمشاريع البحثية واختصار وقت اعتمادها
 - إحلال المشروع البحثي محل الرسالة العلمية في مرحلة الماجستير.
 - ربط إيميل أستاذة المقرر بالقسم حتى تتم ملاحظة تفاعله مع الطلبة عند حاجتهم له وإعطاءهم التغذية الراجعة.
 - تشكيل لجان لدراسة ظاهرة الهدر بأشكالها ومستوياتها والبحث عن أسبابها بأساليب علمية وموضوعية.
 - السماح للطلاب وطالبات الدراسات العليا بالتسجيل للرسالة وفق لوائح وأنظمة الدراسات العليا التي تسمح بأن يسجل الطالب رسالته بعد اجتيازه ٥٠% من المواد المقررة في الخطة الدراسية.
 - طرح مقررات في الفصل الصيفي لتفادي عدم التأخير في حال تأجيل الطالب أو حذفه لمقررات الفصل العادي وتمكنه بالالتحاق بزملائه في الدفعة وعدم التأخير.
 - إنشاء مراكز متخصصة في البحث العلمي داخل كل جامعة للارتقاء بالبحث العلمي ورفع قدرات الطلاب البحثية
 - اختيار أعضاء هيئة تدريس أكفاء ولديهم قدرات عالية في عرض المادة العلمية وتميز في أدوات البحث والتقييم وأساليبه.
 - منح الطالب الفرصة لتغيير التخصص أو الكلية كما هو الحال في مرحلة البكالوريوس
٧. محور مقترحات الخبراء والمختصين حول البيئة الخارجية للطلاب وجاءت في ثلاثة بنود هي:

- توصية من الجهات التي يعمل بها الطالب لكي يكمل موظفها دراسته في الجامعة.
 - التواصل مع القطاع العام والقطاع الخاص لدعم البحوث والرسائل العلمية.
 - التواصل مع الجهات المعنية ليمنح الطالب سنة أو سنتين تفرغ علمي للدراسة.
٨. محور مقترحات الطلبة حول البيئة الخارجية التي يمارسون حياتهم فيها وجاءت في بند واحد هو:
- توفير مراكز متخصصة ترتبط بجهة الدراسة لتقديم التعليم في الأماكن النائية
- التوصيات:**

- في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:
- على الجامعة تأهيل عضو هيئة التدريس في الجانب الأكاديمي المتمثل بتنفيذ خطة المقرر ومتابعة الطالب في كتابة الرسالة، وفي جانب العلاقات المتمثل في حسن معاملته للطلبة وعدم التعامل معهم بلغة التعالي والتسلط.
- العمل على مراجعة معايير قبول الطلبة في برامج الدراسات العليا لضمان مدخلات مناسبة لهذه المرحلة.
- ضرورة تفرغ أعضاء هيئة التدريس للعمل بجديه تامة وعدم إشغالهم بالأعباء الإدارية أثناء الإشراف على الرسالة.
- لزيادة الاهتمام بالدراسة وتقليل الهدر في عدد السنوات الدراسية يمكن فرض رسوم دراسية على طلاب الدراسات العليا وتخصص المنح الدراسية للمتفوقين منهم.
- لغايات تنفيذ برامج الدراسات العليا بمستوى عالي من الجودة لا بد من العمل على استحداث أنظمة لمساءلة المشرف عن الطلبة الذين يفشلون في الوصول إلى مرحلة المناقشة وفي حال تكرارها يمنع من الإشراف على الرسائل.
- على الجهات المعنية مراعاة ظروف الطلبة غير المنفرغين للدراسة ومنحهم مزيداً من المرونة في تحديد وقت المحاضرة من حيث التقديم أو التأخير أو التبديل.
- ضرورة العمل على إحلال المشاريع البحثية محل الرسائل العلمية في مرحلة الماجستير للتقليل من عدد سنوات التخرج والتخفيض من مقدار الهدر الناتج من إجراءات اعتماد خطة الرسالة وكتابتها ومناقشتها.

- السماح للطلاب وطالبات الدراسات العليا بالتسجيل للرسالة وفق لوائح وأنظمة الدراسات العليا التي تسمح بأن يسجل الطالب رسالته بعد اجتيازه ٥٠% من المواد المقررة في الخطة الدراسية.
- العمل على مراجعة عدد سنوات الدراسة والفصل التحضيرية والتوصية بخفض مدة الدراسة في برنامج الماجستير إلى سنتين أو أقل.
- تشكيل لجان لدراسة ظاهرة الهدر بأشكالها ومستوياتها والبحث عن أسبابها بأساليب علمية وموضوعية ومحاولة علاجها.
- طرح مقررات في الفصل الصيفي لتفادي عدم التأخير في حال تأجيل الطالب أو حذفه لمقررات الفصل العادي ولتمكنه بالالتحاق بزملائه في الدفعه وعدم التأخير.
- ضرورة توجيه الأقسام العلمية لمتابعة طلبة الدراسات العليا من خلال تفعيل دور المرشد الطلابي والمرشد الأكاديمي.
- لغايات الاحتفاظ بطلبة الدراسات العليا يمكن التفكير مع القطاعين العام والخاص بآلية تمنح العاملين لديهم من الطلبة فترة تفرغ علمي للدراسة في برامج الدراسات العليا إضافة إلى دعم بحوثهم ورسائلهم العلمية.

المقترحات:

- في ضوء نتائج الدراسة وتوصياتها يمكن إجراء عدد كبير من البحوث في هذا المجال من أبرزها:
- دراسات تتبعيه أو طولية لتقدير الهدر الحقيقي في برامج الدراسات العليا من حيث عدد سنوات التخرج وعدد الطلاب في الشعبة ومعدل طالب/ أستاذ والحذف والتأجيل والرسوب والتسرب وعدم الحصول على الدرجة.
- دراسة الكلفة - الفعالية لبرامج الدراسات العليا على مستوى الكليات والأقسام.
- دراسة الكلفة - الفائدة لبرامج الدراسات العليا على مستوى الكليات والأقسام.
- دراسة الكفاءة الداخلية لبرامج الدراسات العليا على مستوى الكليات والأقسام.
- دراسة حجم الهدر في برامج الدكتوراه في الجامعات السعودية.

المراجع

- أبو كيلة، هادية محمد (٢٠٠١م): **دراسات في تخطيط التعليم واقتصادياته**، الإسكندرية: دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر.
- الجدوع، فهد بن عبد الله (١٤٢٠). **ظاهرة الرسوب في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية- جامعة الملك سعود.**
- الجرباني، راجح دحان (٢٠٠٨): **عوامل الهدر التربوي في مدارس التعليم الثانوي بأمانة العاصمة صنعاء، رسالة ماجستير غير منشورة، صنعاء، اليمن.**
- حكيم، عبد الحميد عبد المجيد (٢٠٠٧): **ظاهرة التسرب الدراسي بكليات المعلمين(العوامل والأسباب)**، بحث غير منشور، كلية المعلمين، مكة المكرمة .
- الحميدي، منال حسين (٢٠١١): **تصور مقترح لتمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في ظل زيادة الطلب الاجتماعي، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، م ٥ (٤)، ٩٠٣ - ٩٤٠.**
- حورية، علي حسين وخصاونة، أنور (٢٠١١): **كفاءة استثمار الموارد البشرية في مدارس التعليم الأردنية، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، م ٥ (٤)، ٦٤٥ - ٦٥٧.**
- الجابري، نيف رشيد (٢٠١١): **محددات الأداء الأكاديمي لطلاب وطالبات جامعة طيبة في المملكة العربية السعودية، بحث مقبول للنشر في مجلة رسالة الخليج العربي.**
- خليفات، عبد الفتاح صالح؛ وحامد، محمد أمين (٢٠١٠): **الهدر التعليمي في جامعة مؤتة، مجلة كلية التربية وعلم النفس، (٣٤)، جامعة مؤتة، الأردن.**
- الخطيب، حامد (٢٠٠٦): **أسباب تعثر بعض الطلبة في دراستهم من وجهة نظرهم بكلية المعلمين بالمدينة المنورة، مجلة العقيق، م ٣٠ (٦٠، ٥٩)، ١٠١ - ١٣٤ .**
- الخطيب، حامد (٢٠٠٤): **العوامل المرتبطة بانخفاض المعدلات التراكمية لطلبة كلية المعلمين بالمدينة المنورة، مجلة البصائر، م ٨ (١)، ١٠١ - ١٣٤ .**

- الداؤود، إبراهيم داؤود (٢٠١٠): مشكلة الفاقد التربوي: أسبابها وطرق علاجها، بحث غير منشور كلية المعلمين، الرياض.
- العبد القادر، علي عبد العزيز (١٤١٣): عوامل الإهدار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، (٢٨).
- العلوي، عليان عبدالله وشلدان، فايز كمال (٢٠١٣): أسباب الهدر التربوي بين طلبة الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بغزة وسبل علاجها، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، ٦(١٢)، ٣ - ٣٤.
- العدوي، محمد احمد (١٩٩٢): الكفاية الداخلية لبعض كليات جامعة الزقازيق، دراسات تربوية، م٧ (٤٢).
- الزهراني، أحمد بخيت (٢٠٠٦): كلفة الهدر التربوي الكمي في النفقات التعليمية للمرحلة الثانوية للبنين بمكة المكرمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى.
- العلي، يسرى (٢٠٠٩): العوامل المؤثرة على التسرب من مؤسسات التعليم العالي في المملكة الأردنية الهاشمية من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية، مجلة علوم إنسانية، السنة ٦ (٤٠): أسترجمت بتاريخ ١٥/١٠/٢٠١٤ هـ من الموقع: WWW.ULUM.NL.
- غبان، محروس أحمد (١٤٢٠): الهدر التعليمي في جامعة الملك عبدالعزيز (دراسة وصفية تحليلية)، مركز بحوث كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.
- المخلافي، محمد سرحان (٢٠٠٢). عوامل الهدر التربوي في التعليم الجامعي كما يتصورها الطلبة بكلية التربية، جامعة صنعاء، مجلة العلوم التربوية والنفسية، م ١(١)، ١٨ - ٤٣.
- محمد، أحمد علي الحاج (٢٠١٢): اقتصاديات المدرسة، دار المسيرة، عمان، الأردن.
- النوري، عبد الغني (١٩٨٨): اتجاهات حديثة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية، دار الثقافة، الدوحة.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط (٢٠١٠): خطة التنمية التاسعة، الرياض، السعودية.